

# أثر السياق في الجملة

## «دراسة تحليلية في البنية والدلالة»

العراق / جامعة البصرة / كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية

أ.م.د. ظافر كاظم

Dr.dhafer.dk@gmail.com

### (ملخص)

تتطلب دراسة الجملة دراسة وافية عدم الاكتفاء بالأمثلة المجردة وإنعام النظر في سياقات ورودها الفعلية وما تؤديه من وظائف في أصناف الخطاب المتنوعة، ما كان منها خطاباً تواصلياً عادياً أو المرتبط بالأغراض الفنية التي لها طبيعتها الخاصة. يتناول هذا البحث الجملة العربية في ضوء تطورات الدراسات الحديثة ومستجداتها وما يعنى منها بقضايا السياق على اختلاف مناهجها وتوجهاتها، من أجل التوصل إلى فهمٍ دقيقٍ وتفسيرٍ ملائمٍ لما وجدته الباحثون اللغويون المعاصرون لا يخلو من تكلفٍ أو تعسفٍ واضحٍ أو تناقضٍ بين الشكل والوظيفة مما سبق أن قرره قرره النحاة القدماء فيما يخص الجملة العربية بنيةً ودلالةً.

### The Effect of the Context on the Sentence: an Analytical Study of Structure and Semantics

#### Abstract

A thorough study of the sentence does not only require dealing

with plain examples; it requires dealing with the context of the situation and its functions in the various varieties of speech, whether it is an ordinary communication or related to technical purposes of special nature. This research tackles the Arabic sentence in light of the latest developments of the recent studies especially those concerned with the context of the situation and their different methods and orientations in order to reach an accurate understanding and interpretation of what was found by contemporary language researchers that includes apparent mannerism, arbitrariness or contradiction between form and function which differs from what had been established by ancient grammarians regarding the structure and semantics of the Arabic sentence.

### مدخل:

الجملة هي (الوحدة اللغوية الأساسية) في الدرس اللغوي الحديث، وهي وسيلة التفاهم ونقل الأفكار التي لا تتمّ إلا عن طريق الجمل وليس الكلمات المفردة، وإن اختلف في إمكان أن تكون الجملة مؤلفة من كلمة واحدة (إذا أفادت معنىً مستقلاً) على نحو مما يعتقد به بعض اللغويين؛ لأنّ مفهوم (المعنى المستقل) مفهوم يصعب تحديده ووضع معيار موضوعي له لا يختلف باختلاف الأشخاص وسياق القول، فهو مفهوم متعدد بتعدد مستعملي اللغة أنفسهم.

وإذا كان الغرض من استعمال الجمل هو التواصل والتفاهم ونقل الأفكار فإنّ هذا المبدأ يؤكد الصلة الوثيقة بين الجملة وسياقها. أي: الملابس والقرائن التي تكتنفها سواء كانت حالية أم مقالية. وبعبارة أخرى إنّ دراسة الجملة دراسة وافية تحاول أن تحيط بصورها المختلفة وخصائصها التركيبية المتنوعة يجب ألا تقتصر على

النظر في البنية اللغوية الوضعية الشكلية فقط، وإنما يجب أن تشمل أيضاً على الوظائف التي تؤديها الجمل في سياقات مختلفة بناء على مقتضيات التواصل بين مستعملي اللغة وأفراد المجتمع. إذ يتحدد شكل الجملة وطبيعتها ومكوناتها وعناصرها بناء على مقتضيات السياق ومتطلباته.

ومن خلال السياق فقط يمكن أن نلمح الصلة الحقيقية بين شكل الجملة ومعناها على نحو واضح، ونقترب من فهم دلالتها الحقيقية (القصد/ المغزى) التي ستظل نظرنا لها قاصرة ومفرطة في العمومية فيما لو اعتمدنا عنصر المقال وحده.

ومن خلال السياق أيضاً يمكن أن نضع تفسيراً مناسباً للظواهر المرتبطة بالجملة على اختلافها وتنوعها من دون أن نكون عرضة لالتباسات أو إشكالات محتملة. فالنظر إلى عنصر النظام أو (الكفاءة اللغوية) لمستعمل اللغة أمر لا بد منه، ولا يمكن أن يعترض عليه باحث مهما كانت توجهاته. لكننا نحتاج فضلاً عن ذلك إلى النظر في طريقة استعمال جمل اللغة المختلفة من أجل أن تكون قواعد اللغة قواعد ذات كفاءة في الوصف والتفسير في آن واحد. وهذا ما يؤكد حتى من كان معنياً بعنصر الكفاءة بالدرجة الأولى من الدارسين والباحثين اللغويين مثل (تشومسكي). إذ تتطلب الدراسة اللغوية الوافية بدون شك أن ننعم النظر في أمثلة الأداء المختلفة من أجل أن نؤكد أو ننفي ما سبق أن قرر من قواعد الكفاءة اللغوية والتفسيرية للغة معينة. ولا شك في أن مراعاة الجوانب السياقية واعتبارات الموقف وملايساته وربط دراسة الجملة بما تؤديه من وظائف في أشكال الخطاب المختلفة ما كان منها وارداً في إطار التواصل العادي اليومي أو ما كان مرتبطاً بأغراض فنية بلاغية سيكون له أثر كبير في إيجاد تفسير ملائم يمكن أن يُعدّ منطقياً ومقبولاً لما وجدته الباحثون اللغويون المعاصرون لا يخلو من تكلفٍ أو تناقضٍ أو إشكالٍ واضحٍ أو تعسفٍ مما ورد في إطار البحث اللغوي العربي القديم. وسيسهّم أيضاً في إضاءة جوانب جديدة في ما يخص دراسة قضايا اللغة وبالأخص ما يخص الجملة منها، وهذا أبرز ما يعنى به هذا البحث

الذي قسم على ثلاثة مباحث تناول كلّ واحد منها مسألة خاصة مما له صلة بأثر السياق في الجملة وهي كالآتي: 1 - أثر السياق في بناء الجملة 2 - أثر السياق في دلالة الجملة 3 - أثر السياق في الدلالة الزمنية للجملة.

وهذا الفصل بين المبنى والمعنى أحياناً وبين الدلالة بمفهومها العام والدلالة الزمنية بمفهومها الخاص أحياناً أخرى في مباحث مستقلة تتعلق بأسباب تخص التنظيم والأولويات ومجال التركيز ليس أكثر. فأيّة دراسة سياقية مهما كان اتجاهها أو منهجها لا يمكن أن تفصل بين المبنى والوظيفة، والمعنى من وجهة نظر المناهج السياقية مهما اختلفت وتعددت ما هو إلا وظيفة في سياق. لذلك من الطبيعي أن يكون هناك بعض التداخل بين موضوعات هذه المباحث لكن على نحو يتجنب التكرار ويركز على مسألة محددة من المسائل المتعلقة بالجملة. أمّا مفهوم (السياق) نفسه الذي بني على أساسه هذا البحث فلا يقصد به مفهوم مدرسة أو نظرية معينة، فهدف البحث هو التعرف على ما يمكن أن تقدّمه هذه المناهج الحديثة على اختلافها من أفكار وآليات تحليل منهجية يمكن أن تطوّر دراسة الجملة، وتسهم في إضاءة جوانب جديدة تخصها لم يكن يلتفت لها سابقاً، ولا سيّما أنّ هذه المناهج باتجاهاتها ومدارسها تشترك بإطار واحدٍ يجمعها دون استثناء وهو كونها لا تتعامل مع اللغة انطلاقاً من بنيتها اللغوية الوضعية المجردة وإنما من خلال مواقف الاستعمال الاجتماعي الفعلية بكل قرائنها المحيطة التي تمثلها عمليات التواصل في الحياة اليومية الطبيعية.

### المبحث الأول: أثر السياق في بناء الجملة

1 - أثر السياق في تحديد شكل الجملة: اعتمد النحاة القدماء في تحديد شكل الجملة على صدرها، فإذا ابتدأت الجملة باسم كانت جملة اسمية، وإذا ابتدأت بفعل كانت جملة فعلية، وأرجع أغلبهم - إلا ما ندر - الأشكال الجمليّة المتنوعة إلى أحد هذين

النوعين<sup>(1)</sup> انطلاقاً من مبدأين:

الأول: الحفاظ على الصورة المثالية للجملة، وهي من وجهة نظرهم لا تتحقق إلا بوجود طرفي الإسناد: المسند إليه والمسند.

الثاني: تقسيمهم للكلمة إلى ثلاثة أقسام فقط: اسم، فعل، حرف (الأستربادي 2006م، ينظر: 1 / 8) (ابن هشام 1378م، ينظر: 2 / 490) (أنيس 2003م، ينظر: 250 - 283) (حسان، 2006م، ينظر: 86 - 132) (اللطيف 1984، 17 - 39) (غالي 2004م، 57 - 62).

ومن المحدثين من يرى أنه من الخطأ أن تعمم فكرة الإسناد - القائمة على اشتراط طرفين هما المسند والمسند إليه بوصفهما ركنين من أركان الجملة لا يمكن الاستغناء عن أحدهما - على جميع أنواع الجمل، إذ يعتقد الدكتور (محمد حماسة) على سبيل المثال أن هناك نوعاً من الجمل يمكن الاصطلاح عليه بـ (الجمل الموجزة) التي تكفي بأحد طرفي الإسناد. كما هو الحال مع (الفعل المضارع) المبدوء بالهمزة أو النون أو التاء (أكتب / نكتب / تكتب). وجملة فعل الأمر للمخاطب المفرد المذكر (اكتب / اخرج / انهض... إلخ).

وكذلك الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنىً مستقلاً مثل: (لولا المطر لهلك الناس)، وكما في الآية القرآنية: ((ولولا فضل الله عليكم

(1) من الحالات النادرة التي خرجت عن هذا التقسيم على سبيل المثال تقسيم الزمخشري للجملة إلى: الجملة الأسمية، والجملة الفعلية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية. وأغلب النحويين واللغويين القدماء والمحدثين لا يعدون الجملة الشرطية قسماً مستقلاً من أقسام الجملة. لكن منهم من يعترف بجملة ظرفية كما هو الحال مع ابن هشام في مغني اللبيب. أما المحدثون فمنهم من رفض الاعتراف بها قسماً مستقلاً مثل الدكتور محمد حماسة، ومنهم من تردد بشأنها فاعترف بها مرة وأنكرها مرة مثل الدكتور مهدي المخزومي. ينظر: مغني اللبيب 2 / 492، والعلامة الإعرابية في الجملة 37، وفي النحو العربي نقد وتوجيه 56، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق 86 - 87.

ورحمته)) - النور 10/24، والاسم المعطوف عليه آخر بواو المعية مثل: (كل رجل وضعته مقرونان)، والجملة الجوابية وهي ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفياً بنفسه، مثل (نعم/ لا/ كلا) أو (زيد) جواباً عن سؤال: من جاء؟ (اللطيف 1984، ينظر: 87 - 96) (برجشتراسر 2003م، ينظر: 125 - 142).

وكذلك يرى الدكتور محمد حماسة أنّ هناك جملاً عربية غير إسنادية، لا وجود فيها لأحد طرفي الإسناد وتكلف الإسناد فيها يخرجها من معناها الحقيقي إلى معنّى آخر غير مقصود، كالجملة القسمية والجملة الندائية وجملة الخالفة (التعجب، المدح والذم، واسم الفعل، واسم الصوت) (اللطيف 1984، ينظر: 97 - 110) (برجشتراسر 2003م، ينظر: 125) (حسان 2006م، ينظر: 86 - 132).

كما خالف المحدثون القدماء في تقسيمهم الكلمة على ثلاثة أقسام فقط وعدّوه مفتقراً إلى الدقة. وحاولوا إعادة تقسيم الكلمة بناء على أسس جديدة. فقسّمها الدكتور إبراهيم أنيس على أربعة أقسام: 1 - الاسم 2 - الفعل 3 - الضمير 4 - الأداة (أنيس 2003م، ينظر: 235 - 237).

وقسّمها آخرون على خمسة أو ستة أقسام، أمّا الدكتور تمام حسان فقسّمها على سبعة أقسام: 1 - الاسم 2 - الصفة 3 - الفعل 4 - الضمير 5 - الأداة 6 - الخالفة 7 - الظرف (حسان 2006م، ينظر: 86 - 132) (اللطيف 1984، ينظر: 40)، وهو التقسيم الذي يبدو أكثر دقة وتماسكاً وقبولاً لدقة المعايير المتبعة فيه. وبناءً على ما سبق تكون نقطة اتفاق القدماء والمحدثين الوحيدة هي أنّ شكل الجملة يتحدد بصدرها أي الصيغة الصرفية التي تقع في أولها.

وبناء على التقسيم الجديد لأنواع الكلمة أعاد بعض المحدثين النظر في تقسيمات الجملة، فأصبح هناك ما يصطلح عليه بـ (الجملة الوصفية) إلى جانب الأسمية والفعلية، وهي الجمل التي يصطلح عليها بالجملة الإسنادية. وتحدثوا أيضاً عن جمل

موجزة: اسمية و فعلية و جوابية، تتضمن طرفاً واحداً من طرفي الإسناد. وعدوا من الجمل جملاً أخرى غير إسنادية هي: الجملة التعجبية، وجملة المدح والذم، وجملة اسم الفعل (لخالفة)، وكذلك اسم الصوت والنداء والقسم والجملة التحذيرية والإغرائية (اللطيف 1984، ينظر: 60، 70).

وإن كان التقسيم السابق وهو للدكتور حماسة لا يخلو من قضايا تثير نقاشاً وإشكالاتاً، فهو يعترف بجملة وصفية إسنادية؛ لأن الوصف قسم مستقل من أقسام الكلام عنده، لكنه في الوقت نفسه لا يذكر شيئاً عن جملة ظرفية ولا يذكر أي مبرر لهذا مع أنه يعدها - وغيره من المحدثين أيضاً - قسماً مستقلاً من أقسام الكلام.

ولكل واحدة من الجمل السابقة طريقة خاصة في تركيبها وبنائها وبعضها محفوظ الرتبة. وبعضها يمتلك نوعاً من الحرية في حركة عناصرها، وبعضها يشترط ضمائم وصيغاً معينة... إلخ مما يتعلق بالجملة ويمكن أن ينظر في موضعه (اللطيف 1984، ينظر: 78).

وكل واحدة من هذه الجمل تمتلك طاقة تعبيرية ودلالية تختلف عن الأخرى. ويؤدي معنى لا تؤديه غيرها من الجمل، وكل واحدة منها أيضاً ترد في سياق معين للتعبير عن معنى من المعاني، أو للإبلاغ عن فكرة ما بناء على ما يتطلبه السياق.

ففي سياق الإخبار عن حضور شخص معين يتطلب ذلك جملة فعلية مثل جملة (حضر خالد) وهي جملة إسنادية تامة.

وعندما يتعلق الأمر بالإخبار عن شخص أو ذات متصفة بصفة ما يتطلب ذلك جملة مثل (خالد وسيم). وفي سياق الحديث عن اتصف بالحدث أو قام به نستعمل جملة مثل (أنجح خالد). وكلا الجملتين جملة وصفية إسنادية تامة. والأخيرة منها تتطلب ضمائم معينة تسبق الوصف كأداة النفي والاستفهام على نحو مما يراه البصريون خلافاً للكوفيين (ابن هشام 1378م، ينظر: 2 / 490، 492).

أما في سياق الإجابة عن سؤال من قبيل (من حضر؟) أو (هل حضر خالد؟) فيمكننا هنا أن نكتفي بإجابة موجزة لوضوح المعنى فنقول (خالد) جواباً للجملة الأولى، و (نعم) للجملة الثانية. سواء كنا نرى

في ذلك حذفاً لكلام يقدر من خلال السياق لوضوحه وإمكان الاستغناء عنه اكتفاءً بدلالة سياق الحال عن ذكره، أم كنا نعد ذلك الجواب (جملة موجزة) غير إسنادية مكثفية بنفسها على نحو مما يراه بعض المحدثين كما تقدم. ففي الحالتين ما سوغ الحذف أو الإيجاز هو قرينة السياق التي كشفت المعنى المقصود ولم تترك فرصة لإبهام أو التباس في المعنى. لكن اللسانيين وبالأخص الأجانب يميلون إلى تقدير كلام محذوف على نحو مما يراه (بالمر)؛ لأن هذه الصورة الموجزة الذكر لم تكن لتدل على المعنى المقصود على نحوٍ وافٍ وتام لو لم يجر مقارنتها مع الصورة التامة التي يحتفظ بها الذهن للجملة. لذلك الأنفع معاملة هذه الجمل الموجزة على أنها اختصارات للجمل التامة، فلمعرفة معناها لا مناص من إعادة بناء صورتها الكاملة في الذهن، وبدون ذلك لا يمكننا الحديث عن معناها (بالمر 1985م، ينظر: 46) (عبد اللطيف 2003م، 259). وهذا يتفق تماماً مع ما قرره النحو التقليدي العربي بهذا الشأن، وما درج عليه النحاة العرب في مؤلفاتهم القديمة (سيبويه 1988م، ينظر مثلاً: 1 / 257) (ابن جني 2006م، 233) ((. ابن جني 1985م، 77).

أما في سياق التعبير عن المواقف الانفعالية فهناك الجمل التي اصطلح عليها المحدثون بجملة (الخالفة) مثل خالفة التعجب وخالفة المدح والذم... إلخ وهي جمل ذات طبيعة خاصة سنعود للحديث عن تفاصيلها وما يتعلق بتركيبها ودلالاتها لاحقاً.

وعلى نحو عام كل ما سبق من أنماط التراكيب والجمل يتم اختياره وتوظيفه للتعبير عن دلالة معينة بناء على مقتضيات السياق، الذي بناء على قرائنه أيضاً قد يكتفى بذكر



بعض عناصر الجملة ويجذب الآخر، ف «كلّ تركيب يؤدي وظيفة مختلفة؛ لأنه يمكن المتكلم من تنظيم كتل المعلومات طبقاً لظروف الكلام» (أحمد 1989م، 71) (خرما 1978م، ينظر: 207).

والمقصود بـ (ظروف الكلام) هو السياق أو المقام الذي يكون سبباً في تفعيل أحد الخيارات المتعددة المتاحة للمتكلم والمتمثلة في الأبنية والتركيب الموجودة في لغته. وهذه الخيارات هي الوسائل التي يتخذها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهدافهم وغاياتهم. وبعبارة أخرى تؤدي التركيب اللغوية المختلفة وظائف مختلفة؛ لأنّ كل واحد منها يقترن بسياق مختلف ويستعمل بظروفٍ مختلفة (أحمد 1989م، ينظر: 71).

وبناء على هذا الأساس لا يمكن أن تُعدّ الجمل المتنوعة التي تعبر عن فكرة واحدة مترادفة «لأنّ كل واحدة منها تركز على جانب معين من الحدث، وبذلك فإنّ لكل واحدة منها قوة تعبيرية متميزة مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية» (أحمد 1989م، 71 - 72).

ويمكن توضيح هذا بالمثاليين:

- وصل الوفد الرياضي الصيني إلى البلاد ليلة أمس.

- الوفد الرياضي الصيني وصل إلى البلاد ليلة أمس.

إذ تعبّر الجملتان عن فكرة واحدة، لكنهما تختلفان في شكل التركيب. والسبب في ذلك هو الفرق في مجال التركيز الذي يعكسه توزيع المسند والمسند إليه. وهو ناتج من اختلاف سياق كل من الجملتين:

فسياق الأولى يمكن أن يكون جواباً عن سؤال: ماهي أخبار الوفود الصينية؟ وسياق الثانية يمكن أن يكون جواباً عن سؤال: أي وفد وصل إلى البلاد ليلة أمس؟ (أحمد 1989م، ينظر: 77) وهذا التحليل يذكرنا بأمثلة عبد القاهر في دلائل الإعجاز

(ع. الجرجاني 1992م، ينظر مثلاً: 106 - 142)، وهذا السياق هو الذي تحدد بموجبه أن يتخذ التركيب في كلا الجملتين الشكل الذي جاءت كل واحدةٍ منهما عليه. وهو أيضاً الذي اقتضى ذكر المعلومات الإضافية الأخرى التي لا علاقة لها بالإسناد في ضوء التصور العربي التقليدي للجملة<sup>(1)</sup>.

ومن الدارسين المحدثين من يرى أن حصر أقسام الجملة بقسمين فقط واشتراط الإسناد بوصفه ركناً أساسياً فيها قد أدى إلى رسم صورة ذهنية للجملة تتناقض مع الصورة الواقعية المستعملة فعلياً في سياقات التواصل المختلفة. على نحو مما يلاحظ في جمل النداء والقسم والتعجب وغيرها من الجمل الأخرى.

فتكلف الإسناد في النداء مثلاً وتقدير فعل محذوف للإبقاء على الصورة الإسنادية يؤدي - كما يرى بعض المحدثين مثل الدكتور تمام حسان والدكتور محمد حماسة - إلى إخراج الجملة من حيز الإنشاء (الطلب) إلى حيز الخبر، وهو نقيض الوظيفة التي تؤديها هذه الجملة في السياق الفعلي للكلام. وهذا هو ما ينطبق تماماً أيضاً على جملة القسم.

وكذلك الحال مع جملة الخالفة (اسم الفعل) التي تؤدي وظائف مختلفة عما يؤديه الفعل في سياق الاستعمال، مثل الحث على إنجاز حدث معين كما هو الحال مع (نزالٍ ودراكٍ)، أو النهر والتعنيف مثل (صه ومه)، أو الدلالة على اليأس من توقع حصول رغبة أو مطلبٍ ما مثل (هيهات). وكل هذه التعبيرات هي تعبيرات إنشائية أخرجتها تأويلات النحاة - من وجهة نظرهم - إلى غير ما أريد بها في سياقها. ومن الصيغ ذات الوظائف الانفعالية الإفصاحية أيضاً خالفة (التعجب) و (المدح والذم). وهي

(1) وخلافاً لهذا التصور القديم تربط بعض الدراسات اللسانية الحديثة بين ما كان يسميه النحاة فضلة مثل (المفعول به، وشبه الجملة) وبين نوع الفعل المستعمل بالجملة ودلالته المعجمية وبهذه الطريقة لم يعد هناك ما يمكن أن يسمى فضلة وإنما يرتبط وجوده بدلالة الفعل لأنه يقع ضمن إطاره الحلمي أو حدوده الحملية. ينظر مثلاً: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية 9 - 16.

صيغ جامدة مسكوكة جرت مجرى الأمثال لتعبر عن الإعجاب أو شدة الاستغراب والدهشة أو شدة التأثير مع ما تحمله أيضاً من معنى الإقبال أو النفور. وهذه المعاني الإفصاحية هي معاني إنشائية أيضاً على العكس مما افترض لها قديماً من معاني وصور جعلتها من قبيل الجمل الخبرية على نحو يتضمن تناقضاً بين شكل صياغتها (المبنى) و (المعنى) السياقي أو الوظيفة التي يؤديها التركيب في الأداء الفعلي للكلام (حسان 2006م، ينظر مثلاً: 113) (اللطيف 1984، 60).

وإذا تجاوزنا إطار التحديد السابق للجملة الذي يحصرها بصورتين اسمية وفعلية قائمتين على الإسناد سيكون من الممكن - عندهم - تجاوز كثير من المشكلات والتناقضات بين القاعدة اللغوية ومقتضيات الاستعمال، وسنكون بغنى عن تعسف تأويلات وتقديرات لا تخلو من تكلف ظاهر. لكن هذه المسألة ليست بالبساطة التي صورت بها كما سيأتي، وإي إصدار لأي نوع من الأحكام سواء كان قبولاً أم رفضاً لما قرره القدماء عليه أن يأخذ بحسبانه عوامل لغوية أخرى على صلة وثيقة بالاستعمال وصوره المختلفة التي أبرزت جوانبها دراسات اللغة الحديثة أيضاً وهذا مما سيناقشه المبحث الثاني في إطار دلالة الجملة.

2 - أثر السياق في ترتيب الجملة (التقديم والتأخير): تتألف الجملة من مجموعة من الكلمات المعجمية التي يصطلح عليها أحياناً بالمفردات أو (المفرديات)، ومن العلاقات القواعدية (النظام) التي تربط بينها وتحدد طريقة تأليفها مع بعضها على نسق معين وطريقة مخصوصة تسمح بها اللغة (بالم 1985م، ينظر: 46).

فتأليف الكلمات وطريقة ضمها إلى بعضها مسألة لا تخضع لحرية المتكلم المطلقة، وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون القواعدي الذي يجري تركيب الجملة وتأليفها بمقتضاه (بكر 1981م، ينظر: 152). وفي بعض اللغات يفرض هذا القانون القواعدي تسلسلاً معيناً في تركيب الجملة لا يسمح بخرقه أو تجاوزه، وأي خروج عن مقتضى

هذا التسلسل يفقد الجملة سمة الصحة اللغوية أو يؤدي معنًى خاطئاً غير المعنى المقصود إبلاغه.

ففي الإنكليزية مثلاً تلتزم الجملة الترتيب الآتي:

..... S + V + O

John loves Marry

مفعول به فعل فاعل

وخرق هذا التسلسل يعني جملة غير صحيحة أو تركيباً خاطئاً (الماشطة 2008م، ينظر: 39) (STAGEBERG 1965،) (RANDOLPH QUIRK 1983، 166 – 170) (AITCHISON 2005) (197 – 215، ينظر: 65).

وللعربية أيضاً قوانينها وطريقتها في مراعاة تسلسل مخصوص في تركيب الجملة وهو ما يصطلح عليه بـ (الرتبة). كوجوب تقدم الفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، والموصوف على الصفة... إلخ من الرتب المحفوظة (المقيدة). إلا أنّها توفر أيضاً حرية ومساحة للحركة في كثيرٍ من الأحيان، وهو ما يصطلح عليه بالرتب غير المحفوظة (غير المقيدة)؛ وذلك بسبب وجود العلامة الإعرابية التي هي من أهم القرائن النحوية في الدلالة على الرتبة ومعرفة المعنى، وهو ما لا يتحقق في اللغة الإنكليزية على سبيل المثال (حسان 2006م، ينظر: 207) (اللطيف 1984، ينظر: 79) (يوهان فك 2006م، ينظر: 143)

فمن الجائز في اللغة العربية أن يتقدم الخبر على المبتدأ، والمفعول به على الفاعل أو الفعل، والجار والمجرور أو الظرف على الفعل... إلخ مما تسمح به قواعد اللغة العربية من حرية التصرف. والخروج عن مقتضى الأصل المتعارف عليه لا يعني أن يكون ذلك كيفما جاء واتفق، وإنما ترتبط هذه المسألة بتلبية مقتضيات السياق

من خلال الوسائل التعبيرية التي توفرها اللغة ومنها بدون شك ما يتعلق بترتيب الجملة التي تختلف من سياق إلى آخر لتستثير من خلال هذه الحركة وتبادل المواقع بين عناصرها معاني جديدة لم تكن لتستثار بدونها، أي أنّها ترتبط بأغراضٍ فنيةٍ أدبيةٍ وبلاغيةٍ ذات اعتباراتٍ سياقيةٍ تواصليةٍ مرتبطة بظروف الكلام وملاساته، أفاضت في ذكر تفاصيلها وأنواعها الدراسات القديمة والحديثة على حدٍ سواء وإن اختلفت طريقة تناول وطبيعة التفاصيل ونوع الموضوع الذي يجري بحثها ضمن إطاره (ع. الجرجاني 1992م، ينظر: 173 - 195) (ع. الجرجاني 2002م، ينظر: 336 - 339) (ابو موسى 2009م، ينظر: 116 - 141).

وتحكم هذه الحرية الأسس اللغوية العامة التي تسعى اللغة للحفاظ عليها من أجل ضمان عدم وقوع الخلط أو اللبس في المعنى مما يؤدي إلى الإخلال بمقتضيات الإبلاغ أو التواصل التي هي من أبرز وظائف اللغة، وهو ما يصطلح عليه (بأمن اللبس) الذي يعد من ثوابت النحو العربي قديماً وحديثاً (حسان، الخلاصة النحوية 2005م، ينظر: 15). ومن الأمثلة التي كثيراً ما تذكر فيما يخص موضوع الرتبة وتجنب اللبس المثل الشائع (ضرب موسى عيسى)، الذي لا يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل كما يرى النحويون لتعذر تمييز كل واحدٍ منهما بسبب غياب القرينة الإعرابية (حسان 2006م، ينظر: 208) (بكر 1981م، ينظر: 150).

والذي يبدو من هذه المسألة أنّها لا تكون بهذا الحكم المطلق إلا باجتراء الجملة من سياق الكلام الذي يكتنفها بأحوال التواصل العادية والحديث عنها بصفة المثل النحوي فقط. أمّا بالاستعمال الحقيقي للجملة في ثنايا الكلام فلا نعدم وجود قرينة يكون لها دور في إيضاح المقصود والتميز بين الفاعل والمفعول. فالقرينة ليست إعرابية فقط وفي سياق معينٍ أو نصٍ معينٍ يكون فيه المتلقي عارفاً بتربص عيسى بموسى دون علم الأخير مثلاً أو لعجز من الثاني أو لسابق إنذار أو تهديد بهذا الفعل من أحدهما سيكون السياق كفيلاً بإيضاح المعنى المقصود، وبهذا لا يكون هناك مانعٌ من

التقديم والتأخير بينها. وكلام النحويين الذي ربط الجواز بوجود القرينة الإعرابية يقتصر على السياق اللغوي ولا يتعداه إلى السياق بمعناه الأعم الذي تدخل فيه كل الملابس والقرائن التي لها علاقة بالحديث. هذا فضلاً عن قرينة النبر والتنغيم التي تصاحب الجمل المنطوقة وإن غابت عن الجمل المكتوبة. لذلك لا يبدو أن المثال السابق الذي أورده لغويون قدماء ومحدثون مثال موفق. فالحوار بين المتكلم والسامع مرتبط بالأجزاء يفسر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر، ونحن نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ومن سياق الكلام حيناً آخر. ولا وجود لكلام مستقل بالفهم لا يستعان فيه بكلام سابق ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي أو تعابير الوجوه في كثير من الأحيان (أنيس 2003م، ينظر: 236).

والجملة السابقة هي مثال حقيقي للجملة السياقية غير مستقلة المعنى، أي: الجمل التي لا يمكن فهم معناها بشكل صحيح بمعزل عن الجمل التي تسبقها أو تلحقها. وورود أمثال هذه الجمل في كتب النحويين القدماء كان من الممكن أن يجذب انتباههم لهذه الطبيعة الخاصة لبعض الجمل العربية التي لا تخلو منها أيضاً جمل اللغات الأخرى. لكن هذا مالم يحصل للأسف، وربما كان السبب في ذلك هو الغرض التعليمي الذي غلب على النحو العربي وليس الطابع الاستكشافي الذي نجده يمثل اليوم سمة علم اللغة الذي يدرس اللغة بذاتها ولأجل ذاتها (دي سوسير 1988م، ينظر مثلاً: 24) (باي 1998م، ينظر: 35) (فندريس 2014م، ينظر: 26). لذلك غلب على النحو العربي الطابع التحليلي الذي عني بالأبواب النحوية لصلتها الوثيقة بالإعراب وبنظرية العامل التي تعد سمة مميزة للنحو العربي القديم.

أما الدراسات اللغوية الحديثة وبالأخص ما عني منها بـ (علم لغة النص وتحليل الخطاب) بمختلف ألوانه وأشكاله، فقد رصدت بدقة مثل هذه الظواهر اللغوية، وميزت الطبيعة الخاصة لمثل هذه الجمل التي لا يمكن أن تنفصل بنسجها اللغوي عن الجمل الأخرى الواردة في النص ولا يمكن أن تستقل بدالاتها عنها. لذلك

قُسِّمَتِ الجمل ضمن إطار علم لغة النص إلى قسمين: جمل مستقلة: يمكن أن ترد مستقلةً في سياق لغوي ما ولا يتوقف معناها على جملٍ أخرى سابقة أو لاحقة، وجمل غير مستقلة: نحتاج لمعرفة معناها إلى ملاحظة الجمل الأخرى المرتبطة بها ضمن نسيج النص وملازمات الكلام. ويعد (نحو النص) الذي يعنى برصد علاقة الجمل ببعضها وكيفية انتظامها على نحو متماسك أحد أبرز القضايا التي يعنى بها هذا العلم، وإن كان (علم النص) يقتبس كثيراً من أسسه من نحو الجملة لكنه يركز بالدرجة الأولى على السمات الخاصة التي تؤلف النظام الذي تتشكل النصوص بناء على مقتضاه على نحو متماسك وعلى وفق نسقٍ خاص (إسهامات في العلاقة بين النص والنحو والدلالة 2008، ينظر: 21 - 22). وهذا ما لم تعنَ به الدراسات النحوية العربية القديمة ولا الدراسات اللغوية والبلاغية التي بحثت في كثيرٍ من جوانبها مسائل على صلةٍ مباشرة بالسياق وتفصيله. فالنحو العربي لم يكن نحو جملة كما تقدم فضلاً عن أن يكون نحو نص. وما التفت إليه وعني به من الجمل المرتبطة بغيرها كان بسبب صلتها بنظرية العامل، لذلك لم تتعدَ هذه العناية الجمل التي لها محل من الأعراب إلى غيرها من الجمل الأخرى (ابن هشام 1378م، ينظر: 2 / 536 - 565) (المخزومي 2005م، ينظر: 64 - 69).

لكن خلافاً لما سبق هناك عناية واضحة بعلاقة التغيرات التي تطرأ على الجملة - ومنها ما يخص رتبة عناصرها - والأنماط المختلفة للتركيب بمقتضيات السياق. وأمثلة عبد القاهر الجرجاني 471هـ من أشهر ما يستشهد به على وعي العرب القدماء ولا سيماً البلاغيين بأهمية السياق. وأحد أبرز هذه الأمثلة هو قوله في دلائل الإعجاز: «إذا قلت (ما فَعَلْتُ) كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول. وإذا قلت (ما أَنَا فَعَلْتُ) كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول. تفسير ذلك أنك إذا قلت: (ما قُلْتُ هَذَا) كنت قد نفيت أن تكون قد قلت ذلك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول. وإذا قلت: (ما أَنَا قُلْتُ هَذَا) كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في

شيء يثبت أنه مقول» (ع. الجرجاني 1992م، 124).

وكثيراً ما بحثت هذه القضايا الأسلوبية المرتبطة بالسياق في القرآن الكريم قديماً وحديثاً، وأخذت أمثله وسيلة يستشهد بها لإبراز كثيرٍ من الجوانب الدلالية والبلاغية والآثار الجمالية والمعاني الأسلوبية. ففي القرآن الكريم أمثلة واضحة وكثيرة جداً لاختلاف ترتيب عناصر الجملة كثيراً ما تساق أمثلتها لتوضيح الفروق الدقيقة في المعنى والخصائص التعبيرية الأسلوبية. منها ما يتعلق بتقديم الجار والمجرور على الفعل وما يفيد هذا التقديم من الدلالة على الاختصاص حيناً والاهتمام حيناً آخر كما هو الحال في هذه الآيات القرآنية: ((وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)) - إبراهيم 14/12، و ((عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا)) - الأعراف 7/89، و ((عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)) - هود 88/11. ومنها ما يتعلق بتقديم المفعول به وما يفيد ذلك من دلالة على الاختصاص كما في الآيات: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) - الفاتحة 1/4، و ((بَلْ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)) - البقرة 2/172... إلخ من أشكال التقديم وصوره المختلفة. ومن خلال هذه الأمثلة وغيرها مما لها علاقة وثيقة بالسياق حاول عبد القاهر الجرجاني التدليل على إعجاز النص القرآني من خلال نظريته التي عرفت باسم نظرية النظم (ع. الجرجاني 1992م، ينظر: 106 - 142) (ستيتية 1986م، ينظر: 242).

والتقديم المعني به هنا كما هو الحال في الأمثلة السابقة هو التقديم المتعلق بالنظام النحوي أي ما تضمن عدولاً أو خروجاً عن الأصل والمألوف والشائع من أنماط التعبير تلبية لأغراضٍ فنيةٍ وأسلوبيةٍ وبلاغيةٍ مختلفة.

وهناك نوع آخر من التقديم لا علاقة له بخرق النظام اللغوي أو العدول عن أصلٍ معين، وإنما له صلة باعتبارات أخرى مثل الأولوية والقدم والاهتمام والتسلسل الزمني وغير ذلك من الأسباب المختلفة، على نحوٍ من تقديم الجن على الأنس في الآية القرآنية: ((مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) - الذاريات 51/65، وتقديم السنة



على النوم لأنها تسبقها في الوجود كما في الآية: ((لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ)) - البقرة 2/255. إلا أن هذا النوع من التقديم اللفظي له اعتباراته السياقية أيضاً في داخل النص وخارجه، وله دلالاته التي أشرنا هنا إلى بعضها وإن لم يكن مرتبطاً بالنظام النحوي للجملة (السامرائي، التعبير القرآني 2009م، ينظر مثلاً: 51). ولا تخلو لغة من اللغات ولا شيئاً تلك التي تسمح بحرية الحركة بين بعض عناصر الجملة مما يسمى بـ (النسق المحايد)، وهو الترتيب المألوف لعناصر الجملة في الاستعمال الحياضي العادي الذي يراد به مجرد الإخبار. ويخرق هذا النسق عندما يريد المتكلم أن يجذب انتباه السامع إلى عنصرٍ معينٍ من عناصرها يمثل من وجهة نظره محور الحدث اللغوي، أو ليشير في ذهنه دلالة معينة مما سبق ذكره (أحمد 1989م، ينظر: 76) (بارتشت 2004م، ينظر: 259). فتغيير الترتيب لا يكون عبثاً وإنما له دلالاته الفنية والبلاغية والأسلوبية التي لا يمكن أن تؤدي إلا من خلال هذا الخرق.

3 - أثر السياق فيما يذكر ويحذف من الجملة: هناك نوعان مما يمكن أن يحذف من الجملة:

الأول: ما حذف وأصله أن يذكر: كحذف اسم أو فعل مما الأصل فيه أن يذكر في الجملة.

الثاني: ما يعد من باب زيادة الألفاظ ونقصانها: كأن تذكر بعض الكلمات في موطنٍ ولا تذكر في موطنٍ آخر تبعاً لظروف السياق والمقام (السامرائي 2009م، ينظر: 74). كأن نقول: نجح الطلاب في الامتحان.

ونقول في سياقٍ آخر: نجح الطلاب كلهم في الامتحان.

فالجملة الثانية فيها مزيد توكيد (كلهم) لم يذكر في الجملة الأولى لعدم الحاجة إليه، وذكر في الثانية لأسباب اقتضته. وهذا النوع من الذكر والحذف غير مرتبط ببناء الجملة لكن أثره الدلالي كبير. وهو بدون أي شك رهنٌ متطلبات السياق ودوافع

الكلام التي تفرض الحاجة إلى ذكر معلومات أو كلمات أو إخراجها بصيغة معينة وأسلوبٍ معينٍ يختلف عما يكون في مقامٍ آخر وسياقٍ آخر.

أما النوع الأول فعلى صلة وثيقة ببناء الجملة فضلاً عن دلالتها. فمدار الكلام فيه مبتدأ حذف خبره أو فعل متعدي لم يذكر مفعوله أو فاعله... إلخ مما له صلة بالتركيب وكان الأصل ذكره لتؤدي الجملة معنى تاماً، لكنّه لم يذكر لداعٍ من دواعي السياق، كأن يكون المقام مقام إيجازٍ واختصار، أو استغناءً بعلم السامع وذكائه وفطنته عن ذكره، أو لأنّ في المحذوف ما يستقبح أو يكره ذكره، أو لأنّ المحذوف مما لا يجهل معرفته فلا يتطلب الأمر ذكره... إلخ من الدواعي البلاغية والدلالية التي لا يمكن حصرها والتي قد تجعل الحذف أحياناً أدقّ بياناً وأبلغ دلالة من الذكر ومن صريح الكلام.

وقد حدد النحويون (المحذوف) من الجملة اعتماداً على الحركة الإعرابية ونظرية العامل من دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الظواهر الأسلوبية التي يملئها السياق وقيمتها الدلالية، فهذه المسائل مما اختصّ بدراسته البلاغيون، وإن كان مثل هذا الفصل غير مبررٍ على نحوٍ مما يراه الدارسون المحدثون، لأنّ الأساليب النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الجملة ودلالتها على نحوٍ عام، والفصل بين ما درسه علم النحو وما درسه (علم المعاني) الذي اقتصت به البلاغة بمثابة جعل العلم الواحد علمين منفصلين، وكان الأولى اجتناب هذا الفصل لتستوفي دراسة الجملة جميع موضوعاتها وتفصيلها، وهو ما حاولت أن تحقّقه دراسات حديثة عدة (المخزومي 2005م، ينظر: 38 - 42) (السامرائي 2003م، ينظر: 5 - 10). وسواء كنا نتفق مع من رفض التسليم بمبدأ (الحذف الواجب) الذي أقره النحويون القدماء لأنّه عدّ ماله صلة بذلك من قبيل (الجمل الموجزة) غير الإسنادية أم كنّا نختلف معه، من الواضح أنّ هذا النوع من الحذف ذو طبيعة لغوية قواعدية محضة ترتبط بالنظام اللغوي والقوانين القواعدية ولا تتأثر بمتغيرات السياق وبمقاماته المختلفة. ولهذا السبب أهمله البلاغيون فيما

يتعلق بدراستهم لبلاغة الحذف.

لكن من المؤكد أننا لا يمكن أن نستبعد السياق بشكل مطلق حتى إذا كنا نتحدث عن مسائل لغوية قواعدية. فبعض الاحتمالات القواعدية تبقى قائمة ما لم تكن متضمنة في سياقٍ يحدد المقصود منها ويستبعد الآخر.

فلو نظرنا في بعض الجمل سنجد أنّها مهما كانت بسيطة قد تواجهنا فيها احتمالات قواعدية تترتب عليها بدورها احتمالات دلالية. فجملة من قبيل (اشتريتُ قدح ماءٍ) على سبيل المثال تتضمن دلالياً احتمالين: أن يكون المقصود بها (اشتريت ماءً مقدارَ قدح) أو (اشتريتُ الإناء). وإعراب الجملة الشكلي لا يسعفنا هنا بتحديد المقصود منهما. وبالمقابل هناك جمل أخرى لا يمكن أن نحدد لها إعراباً شكلياً واحداً ما لم نراعِ السياق الذي وردت فيه. فجملة (أَعْبُدُ رَبَّكَ خَوْفًا وَطَمَعًا) يحتمل فيها أن يكون الاسم المنصوب (خَوْفًا) حالاً أو مفعولاً لأجله. والسياق الفعلي الكلامي للجملة بملايساته وقرائنه الأخرى هو الذي يحدد كيفية إعرابها: بناءً على احتمال المعنيين فيه أم ترجيح أحدهما واستبعاد الآخر (السامرائي، معاني النحو 2003م، ينظر: 17).

وفضلاً عن ذلك قد نجد جملاً سليمة من الناحية الشكلية (النحوية)، مثل جملة (أَمَرَ الطِّفْلُ وَالِدَهُ أَنْ يُسَاحِجَهُ) أو (أَمَرَ الْمُتَّهَمُ الْقَاضِيَ أَنْ يُبْرِئَهُ)، لكنها خاطئة المعنى ومتناقضة لاعتبارات تخص الفعل (أَمَرَ) وسياقات استعماله المحتملة، فلكي يتقن شخص ما لغة ما لا يكفي أن يتعلم كيف ينتج الجمل فقط وإنّما عليه أن يتعلم كذلك سياقات استعمالها الصحيحة (الماشطة 2008م، ينظر: 8) (المتوكل 2003م، ينظر: 19).

ولهذه الأسباب وغيرها أيضاً تعد علاقة النحو بالمعنى من أبرز ما تُعنى به النظريات الحديثة، وفي بعضها يمثل المعنى مكوناً قواعدياً لا يقل شأناً عن القواعد الشكلية الأخرى (تشومسكي 1985م، ينظر مثلاً: 39).

وخلافاً لطريقة النحويين يعد السياق أكبر القرائن وأبلغها دلالة على موضع الحذف، وما يترتب عليه من معانٍ أيضاً. فالحذف لا يقع إلا لدواعٍ تقتضيها المناسبة ومتطلبات المقام، فهو سبب ووسيلة للكشف عن الأغراض التواصلية في الوقت ذاته.

ويجمع السياق كثيراً من القرائن الحالية والمقالية التي توضح المقصود من الكلام وتغني عن كثيرٍ مما يتعلق به البيان. ومن أوضح الأمثلة على الصلة الوثيقة بين الحذف والسياق ما ذكره ابن جني من قول العرب: (سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ)، وهم يريدون (لَيْلٌ طَوِيلٌ). والمخاطب يفهم القصد كاملاً وإن حذفت الصفة، لأنه كما يقول ابن جني يجد في كلام القائل «من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو ذلك». (ابن جني 2006م، 2/ 372 - 373). ومن لطيف ما ذكره في توضيح هذه المسألة قوله: «وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: (كَانَ وَاللَّهِ رَجُلًا). فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة... ولتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها. أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: (سَأَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ إِنْسَانًا). وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: (سَأَلْنَاهُ وَكَانَ إِنْسَانًا). وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيباً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك». (ابن جني 2006م، 2/ 373).

واللطف في مثال ابن جني الأخير أنه يقدم لنا مثلاً واقعياً لجملة واحدة يكون لها معنيان مختلفان متناقضان باختلاف السياق الذي ترد فيه كل منهما. فتدل تارة على المدح من خلال قرائن كلامية معينة، وتدل تارة أخرى على الذم بناءً على قرائن مختلفة. وبالحالتين لا يعتمد هذا على خصائص شكلية أو إعرابية واردة بالجملتين، وإنما يعتمد على قرائن الكلام الأخرى وملابسات الحال.

وما قول العرب: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ إِلَّا) أو (لَيْسَ غَيْرِ) أو (لَيْسَ إِلَّا إِيَّاهُ) بحذف المستثنى وحده (الحاضر) أو المستثنى منه أيضاً (هو) إلا بعض من أمثلة كثيرة عرفتها العرب في كلامها واكتفت بها بملايسات الحال عن ذكر ما حذف. وأمثله في الشعر أيضاً أكثر من أن تحصر.

أمّا الأغراض الفنيّة والبلاغية فهي متعددة بتعدد الشواهد التي وردت فيها والمقامات المختلفة التي تضمنتها. ويكفي أن نذكر هنا مثلاً قول (البحثري) الذي حذف فيه (المفعول به):

وَكَمْ ذِدَّتْ عَنِي مِنْ تَحَامِلِ حَادِثٍ      وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعِظَمِ  
(البحثري 1978م، 3/ 1657)

فحذف المفعول به المعلوم هنا بالضرورة (اللحم) إنما جاء للمبالغة وليبان مدى قسوة هذا الفعل، فلم يقيده بذكرٍ وإنما ترك مخيلة المتلقي لتذهب بتصور هذا الحز أو القطع ومدى شدته كلّ مذهب (حمدان 1992م، ينظر: 34) (ع. الجرجاني 1992م، ينظر: 172) (السامرائي 2009م، ينظر: 74 - 118).

وليس القصد هنا أن نحصر الأغراض الفنيّة والبلاغية الكثيرة المتعددة التي عني بها القدماء والمحدثون على حدٍ سواء. وإنما القصد بيان مدى تحكم السياق وأثره في الظواهر التي تطرأ على الجملة ومنها ما يتعلق بالحذف، وإلى أي مدى يكون السياق عاملاً أساسياً في تحديد عناصرها، وما يذكر وما يحذف منها، وأسبابه ودلالاته المختلفة التي سيضيع كثيرٌ من تفاصيلها وجوانبها فيما لو أغفل عنصر السياق في أية عملية تحليل لغوي، أو محاولة استقراء للمعنى الشامل للجملة بعيداً عن الاعتبارات الجزئية.

## المبحث الثاني: أثر السياق في دلالة الجملة

### 1 - دلالة الجملة بين التغير والثبات:

يتألف المعنى النحوي أو (الجملي) من مستويين:

الأول: هو المعنى الوظيفي الذي يتمثل بما يقدمه المستوى الصوتي والصرفي والنحوي.

الثاني: هو المعنى المعجمي المتمثل بمعاني الكلمات المستعملة بالجملة.

وحصيلة هذين العنصرين هو ما يسمى بالمعنى الحرفي أو (معنى المقال) (أحمد 1989م، ينظر: 75).

فجملة (أكرم زيداً عمراً) على سبيل المثال يمكن التوصل إلى معناها الحرفي اللغوي من تحليل الجملة إلى مكوناتها الوظيفية والمعجمية. وهنا نلاحظ أن (أكرم) صيغة فعلية تدل على حدث وقع في الزمن الماضي وهي تقابل صريفاً صيغتي المضارع والأمر. ومعناه المعجمي هو (الإكرام)، وبناء على وظيفة الصيغة يكون هذا الحدث (الإكرام) واقعاً في الزمن الماضي.

و (زيد) صريفاً (صيغة اسمية) ينتمي إلى عموم الاسم المرفوع من جهة، ويدل على مسمى مخصوص من جهة أخرى، ومن خلال موقعه وقرينة الحركة الإعرابية نتوصل إلى أنه فاعل. وهكذا (عمراً) اسم ينتمي إلى عموم الاسم المنصوب، وهو أيضاً يدل على مسمى مخصوص. ومن تحديد علاقته مع باقي عناصر الجملة نتوصل إلى أنه مفعول به. هذا بنوع من الإيجاز الذي يتجنب التفاصيل الدقيقة، فحقيقة ما يجري بالدماغ أعمق من ذلك بكثير، ثمة عمليات تحليل معقدة تجري في الذهن، ومن خلال المقابلات والعلاقات المختلفة يتم إثبات عناصر واستبعاد أخرى وصولاً إلى تحديد المعنى التحليلي، ومن ثم المعنى النحوي بشكل عام. وهذه المقابلات وطبيعة العلاقات ونوعها هي التي تجعلنا نقرر أن الاسم المنصوب في الجملة السابقة مثلاً (مفعول به) وليس حالاً أو تمييزاً أو مفعولاً لأجله... إلخ من الوجوه المحتملة (تشومسكي 1985م، ينظر: 75 - 77) (حسان 2006م، ينظر: 337).

وهذا (المعنى المقالي) للجملة هو معنًى جزئي غير تام الدلالة فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي، منعزل تماماً عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى. فالجملة الواحدة يمكن أن تتكرر في أكثر من مقامٍ أو سياقٍ ولا تبقى دلالتها كما هي بل تتغير بتغير المقامات ويكون لها في كل سياقٍ دلالة مختلفة (خطابي 2006م، ينظر: 52) (LYONS 1981، ينظر: 163) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 129).

وكل التفاصيل التي يتضمنها السياق لها أهميتها في التحليل اللغوي للجملة وتحديد المعنى كالمُرسل والمتلقي والحضور والموضوع والزمان والمكان وكيفية نقل الكلام وشكل الرسالة: (نص عادي أو أدبي) والغرض من الكلام... إلخ (خطابي 2006م، ينظر: 52) (الفقي 2010م، ينظر: 105) (بو مزير 2007م، ينظر: 24 - 46) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 129).

ولا تختص التفاصيل السابقة بلغة دون أخرى بقدر ما تمثل حقيقة عامة تنظم جميع اللغات. فالجملة الإنكليزية: هناك حصان في الحديقة *There is a horse in the garden* لها معنًى حرفي ثابت (معنى المقال)، وهو أنّ هذا الحيوان موجود في الحديقة وليس خارجها. لكن هذه الجملة نفسها لها دلالات إضافية متغيرة تبعاً للسياقات الواردة فيها. فقد يقصد بها المتكلم تحذير الأطفال من الخروج إلى الحديقة، ويقصد بها آخر أن نستخدم الحصان للذهاب إلى مكانٍ ما، ويقترح ثالث أن نسرقه... إلخ (الماشطة 2008م، ينظر: 63) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 127 - 128).

وبالمثل جملة: *إنَّها ذكيّة* *She is intelligent*

قد لا تعني مدحاً. وإنَّها تعني (أَنَّها دَمِيمَةٌ) غير جميلة (الماشطة 2008م، ينظر: 63) (عبد البديع 1989م، ينظر: 52) (LYONS 1981، ينظر: 166).

والأمثلة السابقة تضعنا أمام حقائق هامة فيما يخص دلالة الجملة من أبرزها:

أولاً: إنَّ (المعنى الحرفي) أو (معنى المقال) لا يمثل سوى الجزء الثابت - بشيء من التجوز بمفهوم ثابت - من المعنى، أو المعنى المجرد المشترك.

ثانياً: إنَّ الجملة الواحدة لها دلالات سياقية متعددة تختلف بحسب السياقات المختلفة ونوع القرائن والملايسات التي تحيط بها، بل يمكن للجملة نفسها أن تدل على معنيين متناقضين في سياقين مختلفين على نحو مما توضحه الأمثلة السابقة.

ثالثاً: إنَّ المعاني السياقية المتصلة بواقعها الاجتماعي هي المعاني التي يكون لها الدور الأكبر والأبرز في عملية التواصل، ولهذا السبب لا يمكن أن نكتفي بتعلم قواعد لغة ما كما ذكر سابقاً، بل علينا أن نتعلم سياق استعمال الجمل أيضاً لنحقق التواصل اللغوي على نحو أمثل.

رابعاً: إنَّ طرق الاستعمال المختلفة لـ (الجمل) اللغوية التي تؤدي دلالات مختلفة باختلاف المقام والسياق تدل على أن (الجمل) تمتلك طاقات دلالية كامنة تخرجها السياقات المختلفة من حيز القوة إلى الفعل، وبهذا يكون السياق عاملاً رئيساً من عوامل الثراء اللغوي والتوليد الدلالي لا يقل عن المجاز والمشارك اللفظي والترادف والتضاد والاقتراض... إلخ مما بحث من ظواهر تخص المفردة والجملة في الدرس اللغوي القديم التي عني بها أيضاً كثيراً من المحدثين لما فيها من خصائص تديم حياة اللغة وتمكنها من مواكبة تطورات العصور المختلفة على نحو يضمن بقاءها ويعزز وجودها. وبعبارة أخرى إنَّ الأسلوب المتميز المبتكر في استعمال اللغة من قبل أصحابها يمكن أن يسهم في إغناء اللغة ويعزز من مستوى ثرائها وإمكاناتها التعبيرية.

خامساً: بناء على ما تقرر في النقطة السابقة ليس (المجاز) بأنواعه: المجاز العقلي والمرسل والاستعارة ولا حتى الكناية... إلخ مما يتعلق به من تفاصيل هو الطريقة الوحيدة لتوليد المعاني الإضافية التي اصطلح عليها القدماء بـ (المعاني الثواني)



أو (معنى المعنى). فالقرائن السياقية كفيلة بتوليد هذه المعاني أيضاً. والنقطتان الأخيرتان لهما أهميتهما الكبيرة فيما يتعلق بدراسة النصوص الفنية والأدبية على وجه الخصوص. إذ يجب ألا يلتفت إلى المجاز الفريد والاستعارة المبتكرة فقط دون غيرها من وسائل توليد المعاني الأخرى التي لا تقل إبداعاً وابتكاراً. فالطريقة التي يعبر بها المبدع، والكيفية التي يقول بها ما يقول، ونوع ما يقوله وما لا يقوله، لها دور خلاق في توجيه عملية التلقي برمتها فضلاً عما توحى به من دلالات لا حدود لها ولا حصر. ولو تأملنا النصوص الأدبية المعاصرة بشكل عام وبالأخص منها ما يتعلق بقصيدة النثر والقصة القصيرة والرواية لوجدنا طاقة دلالية إيجابية ثرية يتم توليدها بهذه الطريقة وليس اعتماداً على المجاز فقط. وهنا يبدو أحد جوانب العجز في البلاغة القديمة التقليدية عن مواكبة كل ما في الفنون من تطورات وتقنيات وهو ما تسعى إلى تجاوزه (البلاغة الجديدة) التي نشطت دراساتها منذ خمسينيات القرن الماضي على يد (بارت) وآخرين مثل (ليتمان) و (برلمان) و (باختين) وغيرهم (حمداوي، ينظر: 19) (بارت 2011م، ينظر: 31 - 35) (عبد البديع 1989م، ينظر: 62).

وهذا المعنى السياقي الذي نتحدث عنه هنا ليس نوعاً من الكناية على نحو مما نجده في (بَعِيدَةُ مَهْوَى الْقُرْطِ) أو (نُؤُومُ الضُّحَى) أو غيرها من الأمثلة الأخرى بما تحمله من دلالة الالتزام، وليس هو (التعريض) فقط - بالمفهوم البلاغي العربي القديم - وإن كان بعضاً منه. إنَّما هو كل ما يمكن أن يعنيه المتكلم في سياقاتٍ مختلفةٍ قد يقول فيها شيئاً ويعني بها شيئاً آخر مختلفاً تماماً عن ما يحمله لفظها من دلالة، أو يكون المعنى المقصود أحياناً مناقضاً لما يحمله اللفظ من معنىٍ وضعي.

فجملة (إِنَّهَا تَمْطُرُ الْآنَ) قد تعني في سياقٍ ما (لا تَخْرُجْ مِنَ الْمَنْزِلِ)، وجملة (أَنْتَ صَادِقٌ فِي كَلَامِكَ) قد تعني أنت كاذب، و (أَنْتَ تُدَخِّنُ كَثِيراً) أو (الدُّخَانُ يَضُرُّ بِالصَّحَّةِ) قد تعني لا تدخن... إلخ من الأمثلة التي تُعنى بها الدراسات الحديثة

وبالأخص (نظرية أفعال الكلام) وغيرها من الدراسات التداولية الأخرى (خليفة 2007م، ينظر: 55 - 57) (بالمر 1985م، ينظر: 188 - 189) ((LYONS 1981، 166) (GEORGE YULE 1996، 127)).

وهذه الأمثلة بالذات تعيدنا إلى انتقاد بعض المحدثين للنحاة القدماء لأنهم عدوا بعض الجمل جملاً خبرية - كما تقدم - في الوقت الذي يدل فيه السياق على أنّها جمل إفساحية إنشائية مثل جمل التعجب (مَا أَجْمَلَ الْقَمْرُ) والمدح والذم (نِعْمَ الرَّجُلُ الْكَرِيمُ). وهو ما رأوا فيه تناقضاً بين المعنى والمبنى. فتدقيق النظر بالأمثلة السابقة يدل على نحوٍ واضح على أنّ الدلالة المقالية اللغوية (معنى المقال) كثيراً ما تتغير في السياقات المختلفة. وليس غريباً أن نجد جملة خبرية بمعناها الحر في لكنها تدل على معنىٍ طلبى إنشائي في سياقٍ معين. فجملة (سَأَكُونُ هُنَا غَدًا) خبرية بلفظها لكن قد يقصد بها الوعد وهو معنىٍ إنشائي حتى لو لم يكن القدماء أنفسهم يعدونه كذلك (بالمر 1985م، ينظر: 187) (خليفة 2007م، ينظر: 40) (GEORGE YULE 1996، 166). ومثلها جملة (إِنَّهَا تُمْطِرُ) السابقة التي قد يراد بها الطلب. ومن هنا لا يمكن أن يكون ما ذكره المحدثون حجة قوية لانتقادهم. إذ من الوارد جداً أن تكون هذه الصيغ الخبرية قد كثر استعمالها في المعاني الأخرى حتى أصبحت لا تستعمل في غيرها بعد أن اتخذت نمطاً مسكوكاً ثابتاً.

لكنّ ما تقدم لا يعني أنّ كل ما قاله النحاة القدماء يخلو من تناقضٍ. فافتراضهم أنّ جملة (أَكْرِمُ بَزِيدٍ) أو (أَحْسِنُ بِعَمْرٍو) جملة فعلية أمر له وجه يحمل عليه كما تقدم. لكن أن يعدّ الفعل فيهما (فعللاً ماضياً جاء بصيغة الأمر) أمر يصعب تفسيره، إذ لا يوجد مانعٌ حقيقي من عده (فعل أمر) سوى ما استند عليه المحدثون في انتقادهم وهو اعتقادهم أنّ ظاهر الصيغة (الأمر) يناقض التعجب، وهذا غير صحيح بناء على الأمثلة المتقدمة.

وبكل حال من الأحوال تفرض علينا هذه الأمثلة ضرورة التمييز بين المعنى الذي يتسم بقدر من الثبات (المعنى الحرفي) والمعنى الذي يتسم بالتغير والتحول باستمرار ويتعدد بتعدد المقامات والأحوال وهو (المعنى السياقي) الذي يمكن أن يحمل دلالات متناقضة أيضاً مع ما تدل عليه الجملة بصيغتها اللغوية. وبدون هذا التمييز ستكون أية دراسة للدلالة دراسة قاصرة ولا يمكن أن تخلو من ثغرات كثيرة.

## 2 - الغموض الدلالي الجملي:

من المسائل التي يبرز فيها أثر السياق في الجملة ما يتعلق بـ (الغموض الجملي) فتحديد (معنى المقال) أو المعنى الحرفي للجملة ليس بالأمر المتاح في كل الأحوال. إذ تقف أسباب عدة وراء عدم وضوح المعنى وتعذر تحديد المقصود به على نحو دقيق من أبرزها: المشترك اللفظي والحذف واشتراك الإعراب وتردد المعنى بين الحقيقة والمجاز أو لأنَّ بنية الجملة بطبيعتها تركيبها توحى بأكثر من معنى (السامرائي 2009م، ينظر: 13 - 21).

ويمكن إجمال هذه الأسباب بسببين رئيسين:

الأول: (مفردى) يتعلق بكلمة من الكلمات الواردة بالجملة. الثاني: (بنوي) يتعلق بشكل الجملة وطبيعة تركيبها. أي: أن يكون تركيب الجملة مماثلاً لتركيب آخر يحمل معنى مغايراً، فيتعذر تحديد أي المعنيين هو المراد أو المقصود بها.

## أولاً: الغموض المفردى:

كثيراً من الكلمات تحتمل أكثر من معنى ولا يمكن تحديد المقصود منها بدون الرجوع إلى القرائن الحالية والمقالية التي لها دور أساسي فيما يتعلق بوضوح المعنى وإزالة أسباب الغموض.

لو نظرنا على سبيل المثال في الآية القرآنية: ((رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ - الأحزاب 33 / 23، لوجدنا أنَّ (ما) الواردة فيها تحتمل أن تكون مصدرية. أي:

صدقوا عهد الله. أو موصولة بمعنى (الذي). وورود الجار والمجرور (عليه) في سياق الآية كشف لنا أن المراد ب (ما) هو الموصولية وليس المصدرية (السامرائي 2009م، ينظر: 13).

ولولا السياق أيضاً لأشكل المقصود من كلمة (أَسْرُوا) في الآية وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - الأنبياء 21/3، إذ تحتل (أَسْر) الإظهار والإخفاء على حد سواء. ومن أشار إلى هذا أبو عبيدة في (مجاز القرآن) محتجاً بقول الشاعر:

فَلَمَّا رَأَى الْحِجَاجَ جَرَّدَ سَيْفَهُ أَسْرَ الْحَرُورِي الَّذِي كَانَ أَضْمَرَ

(أبو عبيدة 1981م، ينظر: 173) (ابن منظور (د.ت)، ينظر: 3/ 189).

فلولا ذكر (أَضْمَرَ) في البيت السابق لاحتملت الكلمة معنيين. كما هو الحال في بيت امرئ القيس من المعلقة:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُونَ مَقْتَلِي

إذ لا توجد هنا قرينة تدل على أي المعنيين هو المقصود، هل يظهر هؤلاء الحراس حرصهم على قتله ويتحدثون به علانية؟ أم يخفون الأمر ويسعون له غيلة؟ (الأنباري 1980م، ينظر: 49) (امرؤ القيس 2006م، 34).

وقد يستعمل أصل هذه المادة (مصدرها) وهو (سَرَارَة) للدلالة على أصل الشيء وكنهه، وقد ورد في شعر امرئ القيس أيضاً في قوله:

فَلَهَا مُقْلَدُهَا وَمُقْلَتُهَا وَلَهَا عَلَيْهِ سَرَارَةُ الْفَضْلِ

و (سِرٌّ) كل شيء (أصله) وهو أحد المعاني المقصودة بهذه الكلمة (ابن منظور (د.ت)، ينظر: 3/ 1990) (امرؤ القيس 2006م، 143).

وشبيه بالفعل (أَسْرَ) في احتماله لأكثر من معنى الفعل (لَزَنَ) الذي قد يراد به الازدحام الشديد كما في (لَزَنَ القَوْمُ) و (تَلَازَنُوا)، أي: ازدحموا. أو يراد به (الشدة)

والصعوبة كما في قول العرب: (عَيْشٌ لَزْنٌ)، أي: ضَيِّقٌ (ابن منظور (د.ت)، ينظر: 4028 / 5).

وكذلك الفعل (لَزَقَ) من قولهم: (لَزَقَ الشيء)، أي: لصقه. وقد يراد به أيضاً (المجاورة) كما في قولهم: (هذه الدار لَزِيْقَةٌ هذه). وقد تكني به العرب أحياناً عن (الجماع). كما في قول الشاعر:

وَجَرَبَتْ ضَعْفَكَ فِي اللَّزَاقِ

أي: في مجامعته إياها (ابن منظور (د.ت)، ينظر: 4027 / 5). ولا يتوقف الأمر عند حدود الكلمات التي تستعمل في أكثر من معنى بدلالاتها الوضعية. بل قد يكون للكلمة ذات المعنى الواحد الشائع المألوف دلالات مغايرة ومختلفة في سياقات متعددة مختلفة. كما لو تأملنا الفعل (ضَرَبَ) على سبيل المثال:

- ضَرَبَ الرَّجُلُ خَصْمَهُ. (الضَّرْبُ المَعْرُوفُ)

- ضَرَبَ النَّاسُ فِي الأَرْضِ. (سَافَرُوا فِيهَا)

- ضَرَبَ النُّقُودَ. (سَكَ النَّقُودَ)

- ضَرَبَ لَهُ مَثَلاً. (سَاقَ مَثَلاً)

- ضَرَبَ كَفًّا بِكَفِّ. (تَحَيَّرَ)

وكل هذه المعاني من المعاني الشائعة والمستعملة بكثرة في حياتنا اليومية. ولها نظائر في الاستعمال في آيات قرآنية عدة أيضاً، كما في: ((اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ)) - التوبة 9 / 60، ((وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)) - ابراهيم 14 / 31، ((وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ)) - المزمّل 73 / 20.

وفي كل جملة من الجمل السابقة يكون للفعل (ضَرَبَ) معنى مختلف عما ورد في الجملة الأخرى. ولولا ذكر الجار والمجرور (في الأرض) في الآية ((وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ

في الأَرْضِ يَبْتَغُونَ... لما اتضح المعنى المقصود بـ (الضرب) فيها. وهذه المسألة أيضاً ليست مختصة باللغة العربية دون غيرها، بل هي ظاهرة لغوية عامة كانت سبباً في التساؤل حول حقيقة وجود معنى محدد للكلمة خارج إطار الجمل التي تتضمنها (باي 1998م، ينظر: 55) (عبد البديع 1989م، ينظر: 51) (CRYSTAL 1973)، ينظر: (231).

ويمكن أن نتبين ببساطة من الأمثلة السابقة وغيرها الدور الكبير الذي يؤديه ما كان يسميه النحاة القدماء (فضلة) في بيان المعاني المختلفة. أمّا اللسانيات ولا سيما (الوظيفية) فلها موقف مغاير تماماً، إذ يعد ما كان (فضلة) عنصراً أساسياً وليس مكملًا، وجزءاً من الإطار الحملي للفعل (الجملة) كما تقدم.

وعندما يتعذر وجود القرائن التي تكشف المعنى المقصود أو تحدد أحد المعاني دون غيره في حال كون الكلمة تستعمل في أكثر من معنى فإنّ الغموض الذي يحيط الكلمة سيكتنف الجملة بأكملها، ولن يكون قاصراً على هذه الكلمة لو حدها، لارتباطها عضوياً مع غيرها من الكلمات في إطار العلاقات التأليفية التركيبية.

فجملة (اشتريت قرح ماء) التي تقدم ذكرها لا يمكن معرفة المشتري فيها بدون قرائن السياق، هل هو الإناء أم الماء؟ وكذلك جملة (عندي حبّ عسل)، خلافاً لجمليتي: (اشتريت قرحاً ماءً) و (عندي حبّ عسلاً) اللتين يتكفل التمييز فيهما ببيان المقصود وهو ما يحتويه الإناء وليس شيئاً آخر.

### ثانياً: الغموض البنيوي (الجملي):

ويقصد به - كما تقدم - أن تؤلف جملة ما بطريقة معينة على نحوٍ تحمل فيه بنيتها (تركيبها) أكثر من معنى.

فجملة: (كَتَبَ الطِّفْلُ رِسَالَةً) تدل على معنى واحدٍ محددٍ لا غير، وهو قيام الطفل بهذا الحدث (كتابة الرسالة). وهي مثال لجملة واضحة الدلالة لا تتضمن أي شكل

من أشكال الغموض أو الإلتباس.

لكنَّ جملاً أخرى قد تتضمن احتمالات دلالية عدة وإن بدت بسيطة التركيب موجزة العبارة. منها على سبيل المثال جملة:

(قَابَلْتُ أَطْبَاءَ وَمُهَنْدِسِينَ شَبَاباً)

إذ تحتمل هذه الجملة احتمالين:

1 - أن يكون المقصود بالصفة (شباب) الأطباء والمهندسين معاً.

2 - أن يكون المقصود بها (المهندسون) فقط.

ولولا أن الفصل بين الصفة وموصوفها بغير معمول أحدهما من غير الشائع وروده في اللغة العربية إلا في الشعر للضرورة لكان هناك احتمال ثالث وهو أن يكون (شباب) صفة لـ (الأطباء) فقط. لكنَّ مثل هذا غير معهودٍ في النثر، أمَّا في الشعر فله أمثلة عدة تذكر مثل قول الشاعر:

أَمَرْتُ مِنَ الْكُتَّانِ خَيْطاً وَأَرْسَلْتُ رَسُولاً - إِلَى أُخْرَى - جَرِيئاً يُعِينُهَا

أي: أرسلت إلى أخرى تُعِينُهَا رَسُولاً جَرِيئاً. ولو كان الذي يفصل بين الصفة وموصوفها معمولاً للصفة أو لموصوفها لكان هذا جائزاً شعراً ونثراً، على نحو مما ورد في الآية: ((ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ)) - ق/ 44 (الإشبيلي 1980م، ينظر: 204 - 205)، التي يفصل فيها معمول الصفة (عَلَيْنَا) الموصوف (حَشْرٌ) عن صفته (يَسِيرٌ).

ومن الجمل المحتملة المعنى أيضاً جملة: (زِيَارَةُ الْعَمَّاتِ مُمْلَةٌ)

إذ تحتمل معنيين:

1 - زيارتنا نحن لـ (العَمَّات) مملة.

2 - زيارة الـ (العَمَّات) لنا مملة.

وكذلك جملة: (قَتَلَ الصَّيَادِ جَرِيمَةً)

التي تحتمل بدورها معنيين:

1 - قتل الفريسة على يد الصياد جريمة.

2 - مقتل الصياد نفسه جريمة.

فبنية كل جملة من الجمل السابقة تتوافق مع تركيبين مختلفين، أو باستعارة مصطلحات النحو التوليدي التحويلي، تنتمي كل واحدة من الجملتين إلى بنيتين عميقتين مختلفتين (تشومسكي 1985م، ينظر: 44) (الماشطة 2008م، ينظر: 35).

وأمثلة الغموض البنيوي في الجمل كثيرة، ولا يمكن تحديد المقصود منها أو تعيينه دون الرجوع إلى السياق وملابساته.

فكيف سنعرف من جملة: (الذي يُلقِي القَصِيدَةَ لَهُ مَبْلَغٌ مِنَ المَالِ)

إن كان المال قد ترتب على إلقاء القصيدة وبهذا تكون (الذي) شبيهة باسم الشرط. أو أن المبلغ مستحق لسببٍ آخر لا علاقة له بإلقائها (الماشطة 2008م، ينظر: 35)، إذا لم نكن ملمين بتفاصيل قولها وسياق ورودها.

ولم تخلُ حتى جمل القرآن الكريم من الغموض البنيوي وما يترتب عليه من احتمالات دلالية يمكن أن نلاحظها في آياتٍ كثيرة كما في: ((خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً)) - التوبة 7/9.

فهذه الآية تحتمل أن يكون الختم المذكور على (القلوبِ والسَّمْعِ) والغِشَاوَةِ (على الأبصار). ويمكن أن يكون المقصود بها أن الختم لـ (القلوب) وأنَّ (الأبصار والسَّمْعِ) منتظمة بحكمٍ واحد.

وكذلك الآية: ((فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ)) - المائدة 26/5.



فقد تكون (أربعين سنة) متعلقة بـ (مُحَرَّمَة)، وبهذا يكون المعنى أَنَّهُمْ مُحْرَمٌ عَلَيْهِمْ دخول القرية أربعين سنة.

وقد تكون متعلقة بـ (يتيهون)، فيكون المعنى أَنَّهُمْ يتيهون في الأرض أربعين سنة. وكذلك: ((فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ)) - القصص / 35.

إذا كان الجار والمجرور فيها (بِآيَاتِنَا) متعلقاً بـ (يَصِلُونَ) فالمعنى أَنَّهُمْ لا يصلون إليهم بسبب هذه الآيات. وإذا كان متعلقاً بـ (الغالبون) فالمعنى أَنَّهُمْ غالبون بهذه الآيات والمعجزات (السامرائي 2009م، ينظر: 21) (الزنجشيري 2002م، ينظر في الآيات السابقة: 41، 286، 801 على التوالي).

وبعض الجمل لتركيبها البنيوية احتمالات أكثر وإن كانت جملاً تواصلية عادية كما في جملة: (حَضَرَ رَئِيسُ الْقِسْمِ وَأَعْضَاءُ الْقِسْمِ الْمُتَمَيِّزُونَ حَفْلَ الْجَامِعَةِ) التي تتضمن بنيتها التركيبية أربعة احتمالات: أن يكون رئيس القسم متميزاً أيضاً أو لا يكون، وأن يكون الأساتذة كلهم متميزون أو بعضهم فقط متميزون هم الذين حضروا. ومن أمثلة هذا في اللغات الأخرى الاحتمالات التي تتضمنها الجملة الإنكليزية:

**The police were ordered to stop drinking after midnight.**

(الشرطةُ أُمِرُوا أَنْ يُوقِفُوا الشُّرْبَ بَعْدَ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ)

فهي تتضمن أربعة احتمالات:

- الشرطة أمروا أن يتوقفوا عن الشرب بعد منتصف الليل. أي: يسمح لهم بالشرب قبل ذلك.

- الشرطة أمروا أن يتوقفوا عن الشرب نهائياً، وجاء الأمر بعد منتصف الليل.

- الشرطة أمروا أن يمنعوا الناس من الشرب بعد منتصف الليل، ويسمح لهم بالشرب قبل ذلك.

- الشرطة أمروا أن يمنعوا الناس من الشرب نهائياً، وجاء هذا الأمر بعد منتصف الليل.

وهناك أمثلة كثيرة تذكر للاحتتمالات الدلالية في الجمل الإنكليزية التي تتسبب بها البنية التركيبية للجملة، لكنها في الغالب لا تتجاوز الاحتمالين إلا في أحيانٍ نادرة على نحوٍ مما نجده في المثالين السابقين: (قَتْلُ الصَّيَادِ جَرِيْمَةً) و (زِيَارَةُ العَمَّاتِ مُمَلَّةٌ) (تشومسكي 1985م، ينظر: 44) (الماشطة 2008م، ينظر: 35) (CRYSTAL 1973، ينظر: 213 - 211).

والأمثلة المتقدمة تؤكد أن مقتضيات السياق وملابساته وما لها من دور في فهم الكلام وتحقيق التواصل لا يقتصر على لغة دون أخرى. ولأهميته ودوره الأساسي في تحديد دلالة الجملة نجد المعنيين بكتابة القوانين أو نصوص الدستور يحرصون على وضع جملٍ محكمةٍ لا تحتمل معاني متعددة. ولتحقيق هذا الغرض كثيراً ما يلجؤون إلى شرحها وتفسيرها تجنباً لإشكالاتٍ محتملة. وبسبب السياق وما يتضمنه من قرائن وملابسات يمكننا أن نتوصل إلى فهم لغة الأطفال الصغار الذين غالباً ما يعجز عن فهمهم على نحوٍ أمثل من لم يكن على صلةٍ مباشرةٍ بهم لما في لغتهم من تجوزاتٍ وخرقٍ للقوانين والأعراف اللغوية السائدة على المستويين المعجمي والتركيبية. إذ تمثل لغة الأطفال شفرة خاصة لها طريقتها في التعامل مع العالم والأشياء وتفسيرها وكيفية التعبير عنها.

### 3 - الجملة وعالم التمثيل الذهني:

ليست المعاني سوى تمثلات ذهنية (تصورات) لما هو موجود في العالم الخارجي. وبهذا تكون البنية الدلالية هي البنية التصورية التي تعبر عنها اللغة.

وثمة فرق بين العالم الحقيقي الموجود خارج الذهن والعالم المدرك الذي تُمثله (تُصوره) اللغة وتعبر عنه. والمعنى الذي تنقله اللغة عن العالم بجملها ووسائلها

التعبيرية المختلفة هو العالم كما ندركه نحن لا كما هو موجود فعلاً على نحوٍ متميزٍ عن حدود الإدراك. ولهذا قيل - كما تقدم - أن اللغات لا تعبر عن عالمٍ واحدٍ بل عن عوالمٍ متعددة. لكنَّ الطريقة التي نجزيُّ بها العالم تبقى مرتبطة سببياً بوسائلنا الإدراكية والمعرفية، وللعالم الخارجي أثر في تقييد نسقنا التصوري، فإدراكنا للعالم وطريقة تمثيلنا له هو نتيجة للتفاعل المتبادل بين اللُّغة والعالم (جحفة 2000م، ينظر: 96).

وهناك أمثلة كثيرة تساق لبيان مدى اختلاف اللغات في تصوير العالم بعضها يخص تصنيف الألوان أو نظام العدد أو ألفاظ القرابة أو ما يتعلق بطريقة التذكير والتأنيث... إلخ من الأمثلة الأخرى. ومما يذكر من الأمثلة الواضحة البسيطة التي تبين طبيعة هذا الاختلاف وصلته الذهنية (مثال الحجر):

فلو كان هناك على - سبيل الافتراض - حجر في مجال رؤيتنا، وكان بيننا وبينه (كُرّة)، فإنَّ (اللغة العربية) ستصف هذا الوضع بالجملة الآتية:

- تُوجَدُ الكُرّةُ أمامَ الحجرِ.

لكنَّ إحدى اللغات الأفريقية وهي لغة (الحاوصا) ستصف الوضع نفسه بالجملة:

- تُوجَدُ الكُرّةُ خَلْفَ الحجرِ.

ويعني هذا أن البعد (أمام/ خلف) ليس خاصية للحجر أو الكرة، بل هو بعد يسقطه المتكلم عليه، وكيفية إسقاط هذا البعد تختلف من ثقافةٍ إلى أخرى.

ولا يعني هذا أن الجملتين السابقتين من اللغة العربية ولغة الحاوصا جملتان مترادفتان حتى إذا كانتا تصفان الوضع الخارجي نفسه. فهما يختلفان معنًى وتصوراً (الفضاء) باعتباره جزءاً من العالم الذي نعيش فيه.

وهذا المثال وغيره كثير يدل على أن هناك عالين: عالماً حقيقياً وعالماً مُسقطاً. (العالم الحقيقي) هو العالم الموجود بالمحيط الخارجي بصرف النظر عن طريقة تصورنا له،

و (العالم المُسقط) هو التمثيل الذهني لهذا العالم كما ندركه ونعبر عنه لغوياً (جحفة 2000م، 95 - 98).

وهذا التفريق بين عالمٍ حقيقي وعالمٍ مُمثّل هو أحد الأسباب التي جعلت بعض اللغويين يشككون في كون (الجمل) تدل على معنى حقيقةً. وإنّما تعمل كمحفزٍ فاعلٍ لتوليد المعنى على نحوٍ مما يراه (فكونر) الذي يعتقد أنّ المعنى يتولد خارج أي شيء تهيؤّه الصيغ النحوية والمفردية للغة. وهذا ليس غموضاً - من وجهة نظره - بقدر ما هو طبيعة أنظمة تفكيرنا (TOMASELLO 1994، ينظر: 1).

وهو لا يرى في ذلك انتقاصاً من النحو لأنه إذا كان «لا يبيء الوسيلة التي يتحرك المعنى بوساطتها فإنّه - أي النحو - يرينا الطريق. فهو يقود جهدنا الإدراكي باقتصادٍ رائعٍ للتضمينات المخفية وبثقةٍ عاليةٍ في تحريكنا عبر ممرات الإدراك» (TOMASELLO 1994، 1).

ومن الأمثلة التي استشهد بها (فكونر) لدعم افتراضاته هذه الجملة:

(في عام 2006 تسلّم الفائز 100 دولار)

فهو يرى أنّ أفضل طريقة لفهم هذه الجملة وما شابهها أن نفترض أنّه كان هناك (سباق)، وأنّ الجوائز قد وزّعت، وأنّ الفائز تسلّم مئة دولار. لكنّ الجملة بحد ذاتها لا تقول شيئاً من هذا. إنّها تجعلنا نرتب في الذهن (سيناريو) معقولاً. تجعله معلوماتنا الخلفية (رصيدنا المعرفي والمعلوماتي السابق) ممكناً. فهذه الجملة قد تلائم سيناريوهات أخرى بعضها ممكن في سياقاتٍ مماثلةٍ وبعضها غير معقولٍ ابدأً (TOMASELLO 1994، ينظر: 2 - 3).

ومن أمثلة (السيناريوهات) الممكنة او المحتملة التي نبنيها في الذهن بتحفيزٍ من الجملة السابقة:

- كان هناك نوع من الألعاب عام 2006 لم يعد يلعب الآن، ربح الفائز فيه 100 دولار.

- هناك سباق (الفقر العالي مثلاً) مازال يلعب اليوم وكان قائماً في 2006، وفي ذلك العام تسلم الفائز أياً كان 100 دولار.

- الفائز في مسابقة اليوم شخص معين - مارك مثلاً - في عام 2006 وفي ظرفٍ مستقلٍ (بيع ساعته مثلاً) تسلم (مارك) 100 دولار.

- الفائز في عام 2006 كان (جون)، تسلم (جون) في تلك السنة 100 دولار لبيع ساعته... إلخ من الاحتمالات الممكنة.

هذه الحالة من الاحتمالات التي تستثار في الذهن من خلال البنية اللفظية للجملة هي نتيجة لمجالات تصورٍ تنشأ في الذهن يعبر عنها (فكونر) بـ (الفضاءات الذهنية). وهي تتكون في الذهن أثناء استعمال الجمل، ويقصد بالفضاء «بنية تمثيل جزئية مؤقتة يركبها المتحدثون عندما يفكرون أو يتحدثون عن حالةٍ مدركةٍ أو متخيلةٍ في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. فهو تركيبة قصيرة المدى تهيؤها البنى المعرفية الأعم والأكثر استقراراً منها» (ZBIKOWSKI 1995، ينظر: 2).

والمقصود بما سبق أن الذهن عندما يَأوّل جملة ما فإنه يفعل ذلك من خلال فضاءاتٍ متداخلةٍ و مترابطةٍ تتكون نتيجةً للخبرات السابقة، يُحاول الدماغ من خلالها ومن خلال الاحتمالات التي يرشحها النحو دون غيرها أن يحدد مسارات التأويل الممكنة لأي جملة من الجمل.

فلو أمعنا النظر في هذه الجملة:

(اشترَيْتُ قَلَمَ رِصَاصٍ أَحْمَرَ)

سنجد أنّها تتضمن عدداً من الاحتمالات المعنوية:

- خشب القلم مصبوغ بالأحمر من الخارج.
- أو أنّ القلم يترك علامة حمراء. (الخصائص أحمر أو المادة الكيميائية تتفاعل مع الورق لإنتاج اللون الأحمر).
- أو أنّ القلم يستعمل لتسجيل نشاطات الفريق الذي يلبس الزي الأحمر.
- أو أنّ القلم ملطخ بأحمر الشفاه.
- أو أنّه يستعمل فقط لتسجيل عجز الميزانية.

هذه بعض من الاحتمالات التي لا يتنبه لها النحو التقليدي وهو يتعامل مع مثل هذه الجملة. لكنّ علم الدلالة لا يقول عنها أيضاً الشيء الكثير لأنه يفضل أن يتعامل عادةً مع أمثلة من قبيل: طائرٌ أسود أو حصان أبيض، لأنّها تمثل نماذج لتوليف المعنى، لكن حتى هذه الأمثلة - كما يقول فكونر - تمثل عمليات معقدة للتكامل الإدراكي (TOMASELLO 1994، ينظر: 30).

فلو نظرنا في هاتين الجملتين:

- هذا طائر أسود.

- اشترت حصاناً أبيض.

سنجد أنّهما لا يعينان بالضرورة أنّ الطائر أو الحصان لم يُصبغا بهذا اللون مثلاً، أو أنّهما ليسا مصنوعين من الخشب. فهذه بعض من الاحتمالات الدلالية التي يمكن أن تتشكل في ذهن من خلال الفضاءات و (الخلفية المعرفية والمعلوماتية) التي يخزنها الدماغ من خلال تفاعله مع العالم الخارجي. لكنّ السياق والقرائن الخارجية قد تؤدي إلى تكوين فضاءات معينة دون أخرى، وهذا يؤدي بدوره إلى حصر المعاني المحتملة للجملة. واستبعاد الاحتمالات لا يعني بالضرورة أنّها غير موجودة أو أنّ البنية الجمالية لا تحتلها تركيباً.

ولو تأملنا جملةً بسيطةً أخرى ولتكن: (أُجِلَّتِ الامْتِحَانَات) من المؤكد أنَّ الذهن سيؤوِّلها بناءً على خبراتٍ سابقةٍ أي أنَّ هناك فضاءاتٍ ستتشكل في الذهن مما يؤدي إلى توجيه مسارات التأوويل باتجاه معين. وهذه الفضاءات لها صلة مباشرةً بظروف استعمال الجملة السابقة التي قد تخصص مفهوم الامتحانات العام الذي يشمل أي نوعٍ من أنواع الاختبار الممكنة بنوعٍ اصطلاحيٍّ محددٍ. لكن مع ذلك تبقى هناك احتمالات كثيرة ممكنة: فعن أي امتحانات نحن نتحدث بالذات: فصلية أو نهائيةً مثلاً، جامعية أو ثانوية؟... إلخ. لكنَّ المسألة ستكون أكثر تحديداً بالتأكيد فيما لو لم تُجتزأ الجملة من سياقٍ ورودها الفعلي الذي يشتمل على القرائن المحيطة بها فعندئذٍ ستساهم القرائن المتاحة بتحديد مسارٍ تأويليٍّ معينٍ أو على الأقل بتضييق قائمة المسارات المحتملة على نحوٍ مما رأيناه في الأمثلة السابقة.

وما تقدم من أمثلة يؤكد لنا مرةً أخرى أهمية السياق وماله من دور رئيس في تحديد دلالة الجملة. بل ليست هناك دلالة ثابتة للجملة بمعزلٍ عنه وفي واقع الكلام والتواصل الحي قد تلغي جملة ضمن نصٍ ما دلالة جملة سابقة أو تحدد دلالة جملة لاحقة وهكذا، فلو قلنا:

(في عام 2006 تَسَلَّمَ الْفَائِزُ 100 دُولَارًا، لَكِنَّ (هَارِي) تَسَلَّمَ أُنْدَاكَ 50 دُولَارًا لِأَنَّهُ تَشَاجَرَ مَعَ الْحَكَمِ)

فالتوضيح الأخير في هذه الجملة يغير مجال الفضاء للجملة السابقة لتدل على أنَّ قوانين اللعبة في وقتها كانت تمنح الفائز 100 دولار. أمَّا بقية الجملة فتخص فرداً معيناً (هاري) هذا الشخص بالذات فاز بخمسين دولاراً فقط (TOMASELLO 1994)، ينظر: (8 - 9). ومثل هذا يقال عن القرائن غير اللغوية التي يتضمنها سياق الكلام والتي يكون لها دور مباشر مع الجمل (النحو) في تكوين الفضاءات التي تفهم ضمن إطارها الجمل. فالفضاءات التي هي جزء من التنظيم العام للفكر تأخذ طريقها وراء

الستارة عندما نفكر أو نتكلم، وتتكاثر في الحوار وتتداخل بطرق شائكة لتهييء بنية ذهنية مجردة تسمح بتغيير وجهة النظر والتركيز (1994 TOMASELLO، ينظر: 2 - 3).

وما يعيننا هنا بالدرجة الأولى من كل ما سبق هو أنّ التصورات والأمثلة السابقة تقدم لنا برهاناً واضحاً على أنّ معنى الجملة أو (معنى المقال) كما يسمى لا يقدم لنا إلا قدراً ضئيلاً مما يتعلق بالمعنى الذي يدرك فعلياً ضمن إطار التواصل الحقيقي الفعلي. وأنّ السياق بقرائنه ومحدداته وخبراته يبقى له الدور الأكبر في عملية تشكيل المعنى وتأويل الجمل. فضلاً عن أهمية الأسس النفسية للغة التي تتمثل بالعمليات التحتية التي تجري داخل ذهن والتي تمثل أرضاً خصبة لعلم النفس الإدراكي، ودور الفضاءات التي تترابط فيما بينها وتخرق تفكيرنا واستعمالنا لصيغ اللغة على نحو غير واعٍ في عملية تفسير الجمل وفهم معانيها.

### المبحث الثالث: أثر السياق في الدلالة الزمنية للجملة:

لا تخلو معالجة موضوعات الزمن من إشكالات عدة تخص ثوابته وتحولاته، وهو من الموضوعات التي شغلت الإنسان عبر عصورٍ تاملًا وبحثًا وتفكيراً، ولا تخلو موضوعات الزمن من رؤى فلسفية ولاسيماً أن الشعوب قد اختلفت في تحديده وتقسيمه منذ القدم على نحو جعل مسألة النسبية حاضرة بقوة في كل نقاشٍ أو بحثٍ ذي صلة، وهو من أبرز ما يثار من موضوعات عندما يتعلق الحديث بالنسبية اللغوية، وعن كون اللغات لا تصور عالماً واحداً متماثلاً، وإنّما عوالم متعددة بتعدد اللغات التي تصفها أو تتحدث عنها (الأوراغي 2010م، ينظر: 30 - 31) (محسّب 1998م، ينظر: 23) (خرما 1978م، ينظر: 220 - 221) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 248 - 264) (AITCHISON 2005، ينظر: 107). وإن كانت هذه النظرة تبدو متطرفة إلى حدٍ كبير لأنها تغض النظر أيضاً عن جوانب تشابه كثيرة تجمع بين اللغات ولا تختلف



فيها لغة عن أخرى بصفتها جميعاً لغات إنسانية.

وليس للزمن في حقيقة وجوده أقسام أو أجزاء محددة، فهو زمن مطلق مستمر، واللغات هي التي تقسم الزمن وتدل عليه بطرق بعضها متشابه أو أصبح متفقاً عليه بفعل عوامل التطور والاحتكاك الحضاري مثل: ثانية، دقيقة، ساعة، يوم، أسبوع، شهر، سنة، قرن... إلخ. وبعضها الآخر يتصل بالنظام الخاص لكل لغة وبنيتها المستقلة وهنا قد نجد اختلافات بين لغةٍ وأخرى بالكيفية التي يتم من خلالها تقسيم الزمن والتعبير عنه على نحوٍ مما نجده بين العربية والإنكليزية على سبيل المثال. ويبدو أنّ دلالة اللغات على الزمن ترتبط على نحوٍ وثيق بعوامل المدنية والحضارة والتطور الاجتماعي بكل مستوياته. ففي الوقت الذي نجد فيه ثراءً فيما يخص دلالة بعض اللغات على الزمن على مستوى تقسيم الأفعال وعدد الظروف والأسماء الخاصة ولاسيما التي لها تاريخ حضاري وإنساني عريق، نجد لغاتٍ أخرى تعبيراتها الزمنية محدودة على نحوٍ مما نجده في بعض لغات الهنود الحمر التي تغيب فيها الدلالة الزمنية الفعلية، بل لا يوجد فيها تمييز حقيقي بين الفعل والاسم. وبدلاً من صيغة (يوجد بيت) تكون الترجمة ما يقارب (بيتٌ يحدث). وفي الوقت الذي تعبر فيه اللغة العربية ومثلها اللغة الإنكليزية عن الأحداث ذات الديمومة القصيرة بصيغة أسماء مثل: شرارة، برق، عاصفة، دورة، ضوضاء... إلخ تعبر عنها لغة (الهوبي) - وهي من لغات الهنود الحمر أيضاً - بصيغة أفعال (بالمر 1985م، ينظر: 54) (الأوراغي 2010م، ينظر: 195 - 200) (محسب 1998م، ينظر: 41) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 246).

وإذا كان المعول عليه في دراسة الزمن في لغة ما هو الحقل اللغوي الذي حدده اللسانيون والمعنيون بشأن اللغة بشكل عام قديماً وحديثاً. وعليه تركز دراسة النقد والأدب بما فيها النقد الحديث، فإنّ إمعان

النظر في النصوص المختلفة والتعبيرات اللغوية المختلفة يبرز أيضاً وسائل لغوية

تعبيرية تعبر عن المفارقات النفسية والاجتماعية والعاطفية والجمالية على نحوٍ يحرك مسار الدراسات الأدبية والنقدية باتجاه البحث عن قدرات الكاتب وما يوحى به كلامه من دلالات واعية تعبر عن حسّ فني وملكة لغوية تعكس براعة الاختيار ودقة التعبير. ودلالات أخرى غير واعية لكنّها تعد مع سابقتها مفتاحاً من مفاتيح فهم النصوص المختلفة والجمل اللغوية التي توظف في سياقات متعددة تحقّقاً لأغراضٍ تواصلية معينة. وهو ما جعل الحديث عن الزمن اللغوي يمر بشكلٍ أو بآخر بالحديث عن الزمن الفلسفي بكل مفهوماته القديمة والحديثة التي يستعان من خلالها على اكتناه الذات والأشياء والعالم (أبو منصور 1985م، ينظر: 45) (دكّاش 2009م، ينظر: 23) (شلق 2006م، ينظر: 50 - 53) (محسّب 1998م، ينظر: 41).

وما سبق يعني أن ثمة زمن تعبر عنه اللغة بنيةً وصيغةً، وزمن آخر سياقي يبرز طاقات اللغة التعبيرية وبراعة مستعملها. وهو زمن له دلالاته المتغيرة والمتعددة بتعدد السياقات اللغوية وتعدد قرائنها وملاساتها.

وقد غلب التقسيم الثلاثي للفعل على الدراسات اللغوية القديمة، وهو تقسيم قائم على اعتبار مزدوج الدلالة يعرف الفعل بأنّه حدثٌ مقترنٌ بزمنٍ. وبناءً عليه قسم النحويون واللغويون الفعل إلى: فعلٍ ماضٍ يدل على حدثٍ وقع وانتهى، وفعلٍ مضارعٍ يدل على حدثٍ يقع في الزمن الحاضر أو المستقبل، وفعلٍ أمرٍ يدل على طلب القيام بفعلٍ في الزمن المستقبل. والحد الفاصل بين هذه الأزمان الثلاثة هو (زمن التكلم)، أي ما وقع قبل زمن التكلم أو أثناءه أو بعده. ولا تختلف اللغات السامية الأخرى في هذا التقسيم كما هو الحال في العبرية والسريانية (شلاش 1971م، ينظر: 260 - 262) (شلق 2006م، ينظر: 143 - 145) (حسن 1966م، ينظر: 60 - 62).

ولم يخالف القدماء هذا التقسيم الثلاثي إلا نادراً على نحوٍ مما فعله الزجاجي (ت337هـ) الذي أنكر دلالة المضارع على الحال مبرراً ذلك باستحالة القبض على

(الحال)، وبأن كل ما خرج من دلالة المستقبل دخل في دلالة الماضي. فجملة (يقوم زيد) إما أن يكون القيام فيها قد بدأ شيئاً فشيئاً فيكون قد وقع آخر مضي زمن التكلم وأول المستقبل وبهذا يكون مستقبلاً، أو أن يكون خالصاً للمستقبل. وهذا نوع من الخلط غير المبرر بين الزمن الفلسفي والزمن اللغوي فضلاً عن تكلف الحجة التي لا علاقة لها بما تعبر عنه اللغة فعلياً (الزجاجي 1996م، ينظر: 86 - 87) (الملاخ 2009م، ينظر: 32).

والصيغة هي المعول عليه في معرفة الدلالة الزمنية عند القدماء، فصيغة (فَعَلَ) التي تدل على الزمن الماضي، ما يميزها عن المصدر (فَعَل) مثلاً - بفتح الفاء وسكون العين - هو بنيتها الخاصة. وبعبارة أخرى يسند القدماء الدلالة على الزمن لـ (الصيغة الصرفية) وليس للجملة على نحو مما تقدم، أي أن الزمن عند القدماء هو زمنٌ صرفيٌ وليس زمناً نحويّاً (سيبويه 1988م، ينظر: 1 / 12) (الملاخ 2009م، ينظر: 32 - 33).

ويرى اللغويون المحدثون أنه: «إذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة. وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق. فلا مفر إذن من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث أن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وأن الزمن النحوي وظيفة السياق تحدها الضمائم والقرائن» (حسان 2006م، 114).

وعلى ما يبدو أن السبب في نسبة النحاة معنى الزمن إلى الصيغة مطلقاً هو أن الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن في النظام الصرفي (دلالة الصيغة) وبين دلالتها في السياق كما في: (كَانَ فَعَلَ) و (لَقَدْ كَانَ فَعَلَ). لذا عندما تغيرت دلالة المضارع في النفي كما في (لم يكتب) نسبوا هذا الزمن إلى الأداة،

وهي لا تدل على الزمن وإنما تدل على الجهة أي (تخصيص الفعل) كما يرى الدارسون المحدثون (حسان 2006م، ينظر: 245 - 248) (بكر 1981م، ينظر: 154 - 157) (الغزوي 1981م، ينظر: 114).

أما فيما يخص (الدلالة الزمنية) وعلاقتها بقرائن السياق وملايساته فيمكن توضيح هذه المسألة من خلال ثلاثة جوانب رئيسة هي كالآتي:

### أولاً: أثر السياق في تغيير الدلالة الزمنية للجملة:

في الوقت الذي ينص فيه النحاة على أنّ صيغة (فَعَلَ) تدل على الزمن الماضي فقط، نلاحظ من خلال السياق النحوي دلالاتٍ زمنية عدة لهذه الصيغة كالبعيد المطلق (كان فَعَلَ)، والمتجدد (كان يَفْعَل)، والمستمر (ظَلَّ يَفْعَل)، والمقارب (كاد يَفْعَل)، والشروعي (طَفَّقَ يَفْعَل).

وكذلك صيغة المضارع التي تدل من خلال الجمل على تنوعاتٍ زمنية لا تتحقق من خلال الصيغة المفردة بعيداً عن علاقات التركيب النحوي. فمن خلال الجملة نلاحظ دلالة صيغة المضارع على الحال أو الحال التجديدي أو الاستمراري، وكذلك المستقبل القريب (سَيَفْعَل) والبعيد (سوف يَفْعَل) والاستمراري (سَيَظَلُّ يَفْعَل).

وقد تخرج الدلالة الزمنية لصيغة معينة من خلال التركيب من دلالتها المألوفة إلى دلالة صيغة أخرى. فتدل (صيغة الماضي) على (المستقبل)، و (المضارع) على الماضي، وهكذا بحسب ما يدخل على الصيغة من قرائن.

ويلاحظ أن (صيغة الفعل الماضي) تدل على الحال أو الاستقبال باطرادٍ بعد العَرَض والتَحْضِيض والتمني والدعاء وكذلك إذا اقترنت بـ (لا) النافية. كما في: (هَلَّا فَعَلْتَ) و (لولا فَعَلْتَ) و (لوما فَعَلْتَ) و (تَمَنَيْتُ أَنْ لَوْ قَدْ حَدَثَ كَذَا) و (رَجِمَ اللهُ فلاناً) و (لا أَصَابَ الشرُّ فلاناً) و (لا نَامَتِ أَعْيُنُ الجُبْنَاءِ) و (لا فُضَّ فُوكَ)... إلخ.

ومع (الشرط) تدل صيغة الماضي (فَعَلَ) على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة مثل: (إِنْ خَرَجَ زَيْدٌ الْآنَ خَرَجْتُ) و (وَإِنْ خَرَجَ زَيْدٌ غَدًا خَرَجْتُ)، فتكون في ذلك شبيهةً بصيغة المضارع (يَفْعَلُ) كما في: (إِنْ يَخْرُجُ زَيْدٌ الْآنَ أَخْرُجُ) و (إِنْ يُسَافِرُ زَيْدٌ غَدًا أُسَافِرُ).

وصيغة المضارع (يَفْعَلُ) قد تدل على الزمن الماضي كما هو الحال عند اقتراحها بـ (لَمْ) أو (لَمَّا) مثل: (لَمْ يَكْتُبْ مُحَمَّدٌ الدَّرْسَ) و (لَمَّا يَلِقِ الشَّاعِرُ الْقَصِيدَةَ).

وقد أورد المحدثون الأمثلة السابقة تحت مصطلح (السياق) بدون تمييز واضح بين السياق اللغوي الوظيفي والسياق الاجتماعي بمعناه الأعم بكل ملاساته وقرائنه (حسان 2006م، ينظر: 247 - 251) (بكر 1981م، ينظر: 154 - 157) (العزاوي 1981م، ينظر: 114) (غالي 2004م، ينظر: 60).

وقد كان الأولى أن يكون التمييز بين ثلاثة مستوياتٍ من الدلالة الزمنية على نحو مما حصل فيما يتعلق بدلالة الجملة بمفهومها العام التي تُميز فيها بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي اللذين يكونان باجتماعهما (معنى المقال) أو (المعنى اللغوي). و (المعنى السياقي) الذي هو حصيلة قرائن الحدث اللغوي في سياق استعماله الفعلي.

فحتى الدلالة الزمنية النحوية التي تقع في إطار الجملة ليست ذات دلالة ثابتة مستقرة، وإنما لها دلالة متغيرة بتغير السياق وملاساته من قرائن مادية ومشاركين. فكلمات مثل (أَمْسَ) و (غَدًا) و (الآنَ) و (حَالًا)... إلخ من كلماتٍ مشابهة لها دلالتها الزمنية المعروفة معجمياً لن تبقى محتفظة بمدلولاتها هذه بالضرورة إذا دخلت في إطار العلاقة الجمالية. ويكفي هنا أن ننظر في بعض الأمثلة من قبيل:

- قَالَ مُذْبِعُ النَّشْرَةِ الْجَوِّيَّةِ أَنَّ الْمَطَرَ سَيَتَوَقَّفُ غَدًا. (فيما لو كانت حكاية لما حدث أمس)

- طَلَبَ الْمَلِكُ الْاجْتِمَاعَ بِوَزَائِهِ أَمْسَ. (فيما لو كانت جملة من رواية تاريخية مثلاً)

فـ (عَدَاً) في المثال الأول المحكية بجملة اليوم وإن كانت مستقبلاً نسبة إلى زمن قولها (أمس) إلا أننا ندرك من خلال القرائن السياقية وملابسات الموقف - فيما لو كنا جزءاً من الحوار - أنَّ المقصود بها حقيقة هو (اليوم) الذي كان بالأمس (عَدَاً). أمّا إذا لم نكن جزءاً من الموقف ولا مطلعين على ملابسات قولها فإنّه من المرجح أن يكون ما ندركه منها هو الدلالة الزمنية النحوية (المقالية) وهي دلالة متغيرة أيضاً كدلالة (عَدَاً) المعجمية فيما لو وردت في سياقاتٍ مختلفة أو قيلت بأزمنة مختلفة. وإذا أردنا أن نحدّد من هذه الاحتمالات الدلالية الزمنية وأن نجعلها تدل دلالةً واضحةً على الزمن السياقي المذكور آنفاً فعلياً إضافة بعض المحددات والقرائن اللغوية كأن نقول: (قَالَ مَذِيْعُ النَّشْرَةِ الْجَوِيَّةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ أَنَّ الْمَطَرَ سَيَتَوَقَّفُ عَدَاً) فالفرق بين الجملتين أنَّ الجملة الأولى بإمكانها أن تؤدي الدلالة الزمنية نفسها التي تؤديها الجملة الثانية من خلال قرائن السياق. ومن دون أية حاجة إلى القرائن اللغوية المذكورة في الجملة الثانية. وتقدم لنا الجملة الأولى مثلاً للجملة المرتبطة بسياقها ارتباطاً وثيقاً فيما لو استعملناها بالدلالة الزمنية السابقة. أمّا الجملة الثانية فيمكنها أن تحدد الدلالة الزمنية المقصودة اعتماداً على القرائن اللغوية التي تضمنتها من دون أن تكون هناك فرصة لاحتمالات أخرى وهذا ستكون أقل اعتماداً في دلالتها على قرائن السياق. وهذا مجرد افتراض للتوضيح لأنّ الجمل في التواصل الفعلي لا يمكن اقتطاعها من سياقها إلا إذا أردنا الحديث عن دلالتها المجردة، أمّا في الواقع التواصل الحقيقي فإنّ الجمل جزء لا ينفصل عن سياق الموقف وملابساته. وهذا ما يسوّغ حذف بعض القرائن اللغوية الدالة اختصاراً لأنّ السياق سيعوضها.

ومثل هذا يقال عن (إمس) في المثال الثاني الذي لن يكون مستعملاً بدلالته المعجمية ولا النحوية من خلال علاقته مع بقية عناصر الجملة فيما لو كان نصاً من رواية تاريخية كما تقدم. لأننا سنذكر حينها من خلال هذه القرائن: قرينة كون النص رواية وحكاية عن أحداث ماضية من زمن سحيق وملابسات الحوار فيها وما قبل

الجملة وما بعدها أن المقصود بـ (الأمس) الواردة في الجملة هو ليس اليوم الذي يسبق يومنا، وإنما اليوم الذي يسبق اليوم الذي تحكي أحداثه الرواية في ذلك الزمن، وهذا يعني من الناحية العملية أن هذا اليوم يمكن أن لا يكون معلوماً أو ذا مرجعية خيالية لا صلة لها بالتاريخ الحقيقي.

وما يقال عن الظروف ودلالاتها الزمنية المخصوصة يقال عن دلالة الصيغ الفعلية، كما في:

- تَسْعِدُ وَكَالَةٌ نَاسًا لِإِطْلَاقِ صَارُوخٍ لِلْفَضَاءِ قَرِيبًا.

- وَسَيِّدًا الْجَيْشِ الْمَسِيرِ إِلَى الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ حَالًا.

فالفعل المضارع (تَسْعِدُ) في الجملة الأولى لن يبقى دالاً على الحال فيما لو عرفنا أن الجملة السابقة جزء من مقال كتب عن أنشطة وكالة ناسا الفضائية في عام 1986.

والفعل المضارع (سَيِّدًا) لن يكون دالاً على المستقبل فيما لو عرفنا مثلاً أنه جزء من كلام طويل وارد في كتاب (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) لابن الجوزي (ت 597هـ).

ولولا هذا الفرق بين الدلالة الزمنية (المقالية) التي هي عبارة عن الزمن اللغوي المشتمل بـ (الدلالة المعجمية للظروف أو دلالة الصيغ الفعلية) و (الزمن النحوي) بعلاقاته التركيبية، و (الزمن السياقي) الذي تدل عليه ملابسات السياق الفعلي للكلام لكانت بعض الجمل المتداولة في كلامنا اليومي مجرد جمل متناقضة خاطئة كما لو قلنا:

- رَأَيْتُ الطُّلَّابَ يَكْتُبُونَ دُرُوسَهُمْ يَوْمَ أَمْسٍ.

- وَكَانَ قَائِدُ الْجَيْشِ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ سَيَنْتَصِرُ فِي مَعْرَكَةِ الْيَرْمُوكِ.

فإدراكنا للدلالة الزمنية السياقية في الجمل السابقة هو ما يشعرنا بعدم وجود تعارض بين (رَأَيْتُ) و (يَكْتُبُونَ) في الجملة الأولى. و (كَانَ) و (سَيَنْتَصِرُ) في الجملة الثانية.

والدلالات الزمنية السياقية هي الدلالات الزمنية المعني بها بالمقام الأول عندما نتناول بالبحث أو الدراسة نصوصاً أدبية فنية مثل الشعر أو الرواية أو القصة... إلخ. وهي التي تتضح من خلالها الجوانب الفنية والتعبيرية في النص الأدبي كما تقدم وليس من خلال الزمن اللغوي الوظيفي وحده. وهي التي يمكن من خلالها رصد حدود الإبداع ومهارات المبدع ومعرفة مستوى إمكانياته التعبيرية وقدرته على التصرف باللغة.

لكنّ المسألة لن تتوقف عند هذا القدر بدون أدنى شكٍ. فالأمثلة السابقة وما تظهره ملابسات السياق من دلالات زمنية متنوعة تؤكد لنا على نحوٍ واضح أنّ التقسيمات الزمنية التقليدية للزمن في اللغة العربية التي حصرها الدرس اللغوي القديم ضمن محددات ثلاثة عامة هي (الماضي والمضارع والمستقبل) استناداً إلى زمن صيغة الفعل الصرفية لم تعد كافية. وأنّ الدقة اللغوية ومستجدات البحث تفرض علينا إعادة النظر في هذه التقسيمات على نحوٍ أكثر تفصيلاً وتحديدًا كما هو الحال مع بعض اللغات مثل اللغة الإنكليزية. وبهذا سيكون هناك تصور واضح لغنى الدلالة الزمنية في اللغة العربية وتنوعها خلافاً لما تصوره بعض الدارسين المحدثين خطأً وبالأخص الأجنب منهم نتيجة للاكتفاء بالتقسيمات الزمنية العامة السابقة التي لم تأخذ بحسابها غير العوامل الصرفية دون غيرها من العوامل الأخرى.

### ثانياً: أثر السياق في تحديد الزمن المقصود:

ويكون ذلك عندما تحتمل الجملة أكثر من دلالة زمنية لغياب القرائن اللفظية التي يمكن أن تمنع اللبس كما في جملة الشرط: (إذا جاء زيد فأكرمه) التي قد تقال ويراد منها إذا جاء غداً فأكرمه وتكون دلالتها هنا الاستقبال. أو يراد بها إذا كان ذلك قد حصل فعلاً فعليك بإكرامه جواباً لشخصٍ أعلمك بقدمه وتحقق حضوره فعلاً، وهنا تكون دلالتها الحال. وبدون معرفة السياق المحيط بالجملة لن يكون تخصيصها



بإحدى الدالتين الزمنتين أمراً ممكناً.

وقد لا تحمل صيغة صرفية ما دلالة على الزمن بذاتها لكنها تكتسب هذه الدلالة من خلال السياق. كصيغة (اسم الفاعل) التي تدل على موصوفٍ ولا تدل على زمنٍ. وإذا دخلت هذه الصيغة في علاقةٍ تركيبية نحوية اكتسبت دلالةً زمنيةً. وقد تكون هذه الدلالة هي الحال أو الاستقبال كما في جملة: (أَكْتُبُ مُحَمَّدٌ دَرَسَهُ) وجملة (أَنَا مُسَافِرٌ يَوْمَ الْحَمِيسِ). وذلك بحسب السياق الذي ترد فيه كل منهما فهو الذي يحدد أيّ الدالتين الزمنتين هي المقصودة دون الأخرى سواء كانت هذه القرينة لفظية لغوية مثل (الآن أو غداً) أم سياقية تدل عليها ظروف النطق بالحدث اللغوي وملابساته.

كما تدل هذه الصيغة على الزمن الماضي إذا كانت مضافةً لغيرها كما في: (مُحَمَّدٌ كَاتَبُ الدَّرْسِ) وفي هذه الحال تخصص الدلالة الزمنية بقرينة الإضافة اللفظية بهذا الزمن دون غيره. ولهذه الدلالات الزمنية المتنوعة التي اكتسبتها الصيغة من العلاقات النحوية أو مقتضيات السياق اعترض بعض المحدثين على تسمية الكوفيين لهذه الصيغة بـ (الفعل الدائم) واعتبر ذلك متناقضاً مع دلالتها على الماضي تارةً وعلى الحال والاستقبال تارةً أخرى (العزاوي 1981م، ينظر: 114).

ومن هذه الصيغ أيضاً (المصدر) الذي يدل بصيغته على (الحدث) فقط، وإذا قصد به الطلب (الإنشاء) كان شبيهاً بفعل الأمر، فيكون (صَرَبًا زَيْدًا) مشابهاً لـ (اضرب زيداً) في الدلالة على الزمن.

أمّا إذا كان مضافاً فإنه يحتل الماضي والحال والاستقبال جميعاً إذا لم تكن هناك قرينة لغوية أو مقالية أو سياقية تعين الزمن المقصود، كما في جملة (أَعْجَبَنِي إِكْرَامُ زَيْدِ صَدِيقِهِ) التي يدل فيها (أَعْجَبَنِي) على الزمن الماضي. و (يُعْجِبُنِي إِكْرَامُ زَيْدِ صَدِيقِهِ) الآن أو غداً) التي يحدد فيها الظرف الزمن المقصود، هل هو الحال أو الاستقبال؟

وقد يقال إن الذي دلّ على الزمن في الأمثلة السابقة هو الظرف وليس الفعل،

ولو كان هذا صحيحاً لما أمكن إسقاط الظرف والاستغناء عنه في بعض المناسبات. فبإمكاننا أن نقول مثلاً (وَفَاءَ الصَّدِيقِ دَلِيلٌ إِخْلَاصِهِ) و (نَجَاحُ المُوَظَّفِ بِمُهْمَتِهِ يُطَوِّرُ العَمَلَ)، وفي هذه الحال سيكون السياق هو الذي يحدد أي الأزمنة هو المقصود دون غيره. أمّا إذا ذكر الظرف كان بمثابة قرينة لفظية تخصص الدلالات الزمنية المحتملة بدلالة واحدة دون غيرها. فذكره نوع من التخصيص والتحديد والتأكيد في الوقت ذاته.

وهذا التنوع في الدلالة الزمنية الذي نجده فيما يخص طريقة استعمال هاتين الصيغتين (اسم الفاعل / المصدر) هو من قبيل تعدد المعنى الوظيفي، الذي له أمثله أيضاً - كما هو الحال مع ماسبق - في لغاتٍ أخرى.

وقد يضيفي السياق بقرائنه المختلفة اللفظية والحالية على صيغة ما صفة الاستمرار والديمومية أو الانقطاع عند وقتٍ معينٍ كما في: (ظَلَّ الجُنْدِي يَحْرُسُ الكَتِيبَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ) و (ظَلَّ الجُنْدِي مُخْلِصاً لَوَطَنِهِ).

وعلى نحوٍ عام كل دلالة زمنية ضمن إطار المقال هي دلالة مجردة غير مستقرة يمكن أن تتغير دلالتها الزمنية باستمرار من خلال سياق التواصل الفعلي بملايساته المختلفة كما هو الحال في الأمثلة المتعددة السابقة.

### ثالثاً: السياق والدلالة الزمنية الفنية:

كثيراً ما تستعمل الجمل خلافاً للمألوف أو الشائع في استعمالها خدمة لأغراضٍ فنيةٍ أو لتوليد إيحاءات معينة. فقد نقول مثلاً هذه الجملة: (اقْتَرَبَ الامْتِحَانُ) في خطابنا لطالب لا يبدو مكترباً لأمرها في الوقت الذي يكون فيه موعدها بعد أسبوعٍ أو أكثر. وبهذه الحال لا يكون الفعل (اقترَب) دالاً على ما قد وقع وانقضى، فالامتحان حقيقة مستقبل بالنسبة لزمان التكلم. والمعنى الذي تدل عليه الجملة السابقة هو (سيقترب) وجاء بصيغة الماضي إنكاراً على الطالب لإهماله لأنّه لا يحترم الوقت ولا

يكثر لموضوع امتحانه. أو ربما يكون المراد بها أمر بترك الإهمال ومباشرة الدراسة أي: (أدرس). وهذا المعنى والذي قبله معني سياقي تدل عليه الملاحظات وليس البنية التركيبية والعلاقات النحوية للجملة السابقة. أي: أن زمن الجملة قد يكون ماضياً لفظياً وحالاً أو مستقبلاً سياقياً.

ومثل الجملة السابقة جملة (طَلَعَ الصَّبَاحُ) إنكاراً على شخصٍ سهر لوقتٍ متأخر من الليل كأن يكون الثانية ليلاً مثلاً. والتعبير هنا بصيغة الماضي والمراد به المستقبل كما في الجملة السابقة، أي: سيطلع الصباح. والعدول عن صيغة المستقبل إلى الماضي أضفى على الجملة السابقة مزيداً من الإنكار يتطلبه سياق قولها، فجاءت الجملة على هذه الصيغة لتؤكد أن ما تحذر منه كأنه واقع أو مؤكد الوقوع. وقد تكون دلالتها الأمر أيضاً أي: (نم حفاظاً على صحتك). وبالحالتين يكون هناك فرق بين الزمن الذي تدل عليه الجملة نحويًا وما تدل عليه فعلياً على نحوٍ مما يتضح من خلال السياق.

وجملة (انتهى العمر) لو قالها شخصٌ حزين لمن أنكر عليه حالته وما هو فيه من وضعٍ بائسٍ قد يعني بها أنه: سيتهي قريباً، أو أنه يئس مما سيأتي... إلخ من الأمثلة التي تعكس تبايناً دلاليًا بين ما يقال وما يقصد بالجملة فعلاً وفقاً للقرائن، ومن ذلك ما يخص دلالتها الزمنية. وهي دلالات لا يمكن التحقق منها فيما لو اجتزأت الجمل من سياقها. فالمعنى اللغوي (معنى المقال) مختلف جداً عن دلالتها الفعلية في سياقات معينة.

وهذه الأمثلة وما يشبهها وهو كثيرٌ جداً على المستوى الفعلي للكلام تدل على نحوٍ واضح أن إنتاج اللغة وتأويلها ليست عملية قائمة على مراعاة عناصر النظام اللغوي وحده، أي أنها ليست عملية وضعية ترميزية فقط، إنما ترتبط أيضاً بعمليات ذهنية معقدة. وعند تأويل جملةٍ ما وإن كانت جملةً بسيطة ستكون هناك عمليات استدلالية ذهنية كثيرة جداً يجريها الدماغ بعضها لغوي على صلة مباشرة بالوضع وبعضها

الأخر غير لغوي يرتبط بكل عمليات الاستدلال العقلية الممكنة وبكل أنواع المعارف الأخرى (ريبول و موشلار 2003م، ينظر: 22) (LYONS 1981، ينظر: 163 - 164).

والعدول من تعبير لغويّ إلى آخر قد يبدو لأوّل وهلة غير مناسبٍ أو لا علاقة له بما يجب أن يقال فعلاً هو أحد الطرق التي تؤدّي إلى توليد تلميحات أو إيجاءات دلالية تخدم أغراضاً سياقية مختلفة منها إضفاء شحنة تعبيرية أو عاطفية على الكلام أو التزام أدب الحوار، وهذا مما تعنى به بشدة كل الدراسات التي تراعي جوانب سياقية وبالأخص الدراسات التداولية (ريبول و موشلار 2003م، ينظر: 60 - 62) (عبد البديع 1989م، ينظر: 168) (GEORGE YULE 1996، ينظر: 127).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى - سبق أن أشرنا إليها - يعد الزمن لما فيه من نسبية الإدراك بناء على ما هو معروفٌ حسيّاً في العالم اللّالغوي موضوعاً تعبيرياً بامتياز يمكن أن يُستغلّ فنياً على نحوٍ إبداعيّ يعكس الجوانب الذاتية والإحساس تجاه الآخرين والعالم.

فالزمن وكذلك المكان من أبرز الأشياء التي يختلف في إدراكها الناس ويتباينون في كيفية الإحساس بها والارتباط بها وفي كيفية تصويرها أيضاً على نحوٍ يعكس معاناتهم الداخلية ومهاراتهم اللغوية الخاصة في التعبير عنها بطرقٍ مميزة.

ولتتضح هذه المسألة لا بدّ من التمييز بين مفهوم الزمن بمعناه المحسوب رياضياً بالأرقام (زمن الساعة) والزمن الذي نحسه فعلياً ونلمسه من خلال شعورنا به (زمن العقل). وبالمفهوم الثاني لا يعود للزمن - وينطبق هذا على المكان أيضاً - أية صفة بديهية أو مطلقة (البكري 1985، ينظر: 130 - 131) (محسّب 1998م، ينظر: 23) (مانفريد 2011م، ينظر: 119).

ولكل شاعرٍ أو أديبٍ أو مبدعٍ طريقتة في استغلال وسائل اللغة في نقل إحساسه وما يعيشه من تجربة. وهو في ذلك لا يعتمد على ما توفره اللغة من خلال نظامها

الوضعي الترميزي فقط وإنما يكون لمهارته وطريقته الخاصة وذكائه في اختيار التعبيرات أثر كبير بما يشكله من صورة وما يرسمه من موقف. وهو إذ يفعل ذلك قد لا تحتفظ بعض الجمل والعبارات بمدلولاتها الوضعية المتعارف عليها، بل تكتسب دلالات مختلفة يشير إليها السياق والقرائن.

وربما كان من لطيف الأمثلة وأوضحها على هذه المسألة قول أبي تمام مخاطباً بحبيته:

وَلَقَدْ أَرَاكَ فَهَلْ أَرَاكَ بِغِبْطَةٍ      وَالْعَيْشُ غَضٌّ وَالزَّمَانُ غُلَامٌ  
أَعْوَامٌ وَصَلِّ كَادَ يُنْسِي طَوْلَهَا      ذِكْرُ النَّوَى فَكَأَنَّهَا أَيَّامٌ  
ثُمَّ انْبَرَّتْ أَيَّامٌ هَجْرٍ أَرَدَفَتْ      نَحْوِي أَسَى فَكَأَنَّهَا أَعْوَامٌ  
ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السَّنُونَ وَأَهْلُهَا      فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّنا أَحْلَامٌ

فقد استعمل أبو تمام هنا الفعل المضارع (أراك) وما يراه هو (ماضي) حقيقة. فهو مجرد خيال وذكريات انقضت كان قد رآها فعلاً وعاشها في سنين خلت، لكنه لشدة تعلقه بها وارتباطها بحبيته وما عاشه من سنوات الرخاء والسعادة ولما يسكن نفسه من حنين دائم لها كأنه يراها الآن وكأنها مازالت ماثلة أمامه لم تنقض ولم تتغير.

ومن ناحية ثانية لجأ في الأبيات اللاحقة إلى الوصف والتشبيه ليصور إحساسه بالزمن وعلاقة هذا الإحساس بمشاعره وبما كان يعيشه فيها من سعادة أو منغصات جرّاء التباعد والغربة والنأي عمن يحب، فشبّه أعوام الوصل بالأيام، وأيام الهجر بالأعوام، ثم الاثنين بكل ما فيها من أحداث وذكريات بحلم خاطفٍ كلمحة برق تخطف فجأة ولا تلبث أن تتلاشى.

وتكمن قيمة التشبيه هنا على الرغم من شيوعه وبساطته بكونه أوحى بمدلولات غنية بكلمات معدودة، فتشبيه أعوام الوصل بالأيام كان كفيلاً بأن يفتح أبواب الخيال في ذهن المتلقي ليتصور كل سبل السعادة الممكنة التي حملتها تلك الأعوام

التي كانت عامرة بوصل حبيبة تذهل لجمالها ولذة وصلها حبيها عن كل ما حوله، وبأن يرخي عنان الفكر ليسرح في سماء التأمل بحثاً عن صفات هذه الحبيبة وصورتها التي تنقلب الأعوام من فرط النشوة بها أياماً. وعلى العكس من ذلك يأخذ الفكر بتمثل شتى أنواع الهموم التي أكفهرت بوجودها ملامح الأيام واعتصرت صاحبها همماً وحسرة فتمددت واستحالت لفرط قسوتها وثقلها أعواماً. وما يلبث أن يصف الاثنين بالأحلام فيجعلنا على حين غرة أمام حقيقة الحياة التي تبقى مهما امتدت واستطالت قصيرة وكأننا جزء من هذا الحلم الذي يومض لحظةً ويختفي. ولا يمكن أن نمرّ بموضوع الزمن وارتباط طبيعة الإحساس به بمشاعر الإنسان وانفعالاته التي صورها الإنسان منذ القدم من دون أن نستحضر أبيات امرئ القيس في معلقته وهو يصف الليل المثقل بالهموم، الليل الساكن الذي تتوقف فيه عجلة الزمن عن الدوران والحركة:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُودَهُ  
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ  
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي  
فَيَا لَيْلَ مَنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ  
عَلَى بَأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي  
وَأَرْدَفَ أَعْجَزًا وَنَاءً بِكَلْكَلٍ  
بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ  
بِأَمْرَاسٍ كِتَانٍ إِلَى صُمِّ جَنْدَلٍ

(امرؤ القيس 2006م، ينظر: 42 - 43)

فلم يكتف بتشبيه الليل لثقله وهمومه وما يسكنه من وحشة بأموج البحر العظيمة، بل أتبع ذلك بعدد من الأوصاف المتلاحقة من خلال الأفعال: (أرخی ويبتلي وتمطى وأردف وناء)، وأضفى عليه صفة الكائن الحي المتحكم المتصرف بملء إرادته الذي يفعل ما بدى له كيفما شاء خارج نواميس العالم مسترخياً متأنياً مستمتعاً بما يفعل إمعاناً بذله ومعاناته وكأنه يتقصده بطول العذاب واللوعة وشدة الكرب والمكابدة، وشبه نجومه لطول بزوغها وثباتها بمكانها بأنّها معلقة بحبال إلى صخور صلبة. ثم

أمعن في وصف معاناته وتصويرها أكثر عندما جعل الصباح ليس بأفضل حالاً ولا أمثل طريقةً من الليل الذي سبقه. فرسم صورةً من أروع ما يوصف دقةً وتصويراً وجمالاً، ولعلّها من أجمل ما قيل من شعر العرب في وصف طول الليل وشدة وطأته على نفس صاحبه لما تحمله طوايا نفسه من همومٍ ثقال.

وبالرغم من كون أغلب الأفعال الواردة في هذا الوصف هي أفعال ماضية باستثناء الفعل (بيتلي) المضارع إلا أن الشاعر نجح في تصوير الطول الثقيل لليل من خلال التشبيه تارة (كموج البحر، كأنَّ نجومه) وهو تشبيه من أجمل ما يكون صورةً وإيحاءً، ومن خلال تتابع الأفعال الماضية التي تدل وضعياً على البطء والتكرار والامتداد والاستمرار (أرْحَى، تَمَطَّى، أَرْدَفَ، نَاءَ) على نحوٍ متلاحق ومتتابع لتشكيل أفعال هذا الكائن الحي المتمازج الممعن قصداً بالأذى الذي هو الليل الذي يشبه الموج، فأسهمت هي الأخرى بطريقة انتظامها برسم ملامح الصورة الثقيلة لهذا الليل الطويل المثقل بالوحشة والهموم، وإن كانت صيغتها صيغة أفعال ماضية. أمّا الفعل المضارع (ليبتلي) الذي ربطه الشاعر بطول الليل وجعله علةً له فقد اكتسب بهذه الطريقة دلالة الاستمرارية أيضاً وأصبح متعلقاً بهذا الليل الطويل بأكمله وليس بجزءٍ منه، فهو يستمر ويتمدد ليزيد في بلائه أكثر فأكثر.

وقد لا يكون طول الزمن متعلق بالجملة هنا بشكل مباشر لكنه نتيجة للتعلق النحوي الذي ارتبطت به هذه الجمل فيما بينها فشكلت بمجموعها دلالة زمنية وفنية لم تكن لتتحقق فيما لو جاءت كل واحدة منها منفردة وغير منتظمة مع الأخرى. والأبيات السابقة مثال واضح على ارتباط الزمن بمعاناة الإنسان منذ القدم وكيف نجح الشعراء بتوظيفه واستغلاله فنياً لإضفاء جوانب تعبيرية على شعرهم، وليسهم بشكل أو بآخر بتصوير التجربة الشخصية ونقل ملامحها إلى الآخرين.

ومن أوجه الاستعمالات السياقية والدلالة الزمنية المختلفة عمّا هو شائع في الوضع

اللغوي أنه يمكن أن يلاحظ في شعر المعلقات على نحو خاص شيوع استعمال الجملة الفعلية المضارعة للدلالة على الحال الثابتة أو الاستمرار أو الصفة الملازمة على نحوٍ مشابهٍ لاستعمال الجملة الاسمية، ومثل هذا الاستعمال يشكل ظاهرة في أكثر من قصيدة من شعر المعلقات.

فقد يلجأ الشاعر إلى الجمل التي تتضمن صيغاً مضارعة في معرض الوصف والحديث عن الأحوال الثابتة على نحوٍ مما فعله امرؤ القيس نفسه في معلقته مراتٍ كثيرة وهو يعدد صفات محبوبته واحدةً بعد الأخرى كما في قوله:

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَن أَسِيلٍ وَتَتَّقِي      بِنَاظِرَةٍ مِّنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُّطْفِلٍ  
(امرؤ القيس 2006م، 38)

وقوله:

وَتُضْجِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَتَنَطَّقِ عَن تَفْضُلٍ

وَتُضْجِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا      نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَتَنَطَّقِ عَن تَفْضُلٍ  
وَتَعْطُوبِ رَخِصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ      أَسَارِيْعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْحَلٍ  
تُضِيءُ الظَّلَامَ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا      مَنَارَةُ مُمَسَى رَاهِبٍ مُتَبَتِّلٍ

(امرؤ القيس 2006م، 40 - 41)

فالمعنى المقصود من الجمل السابقة والدلالة التي يفصح عنها سياق ورود الأبيات من خلال علاقتها بما قبلها وما بعدها وغرض الغزل نفسه الذي سيقت ضمن إطاره يدل على نحوٍ واضح أن المقصود بها ذكر الحال الثابتة الدائمة وليس المتغيرة، فالمرأة التي يتغنى هنا بجماها من صفاتها أنّها ناعمة الخد، ناعمة الأنامل، مضيئة الوجه بهيئة الملامح، مترفة مدللة محاطة بمن يخدمها لذلك تفيق متأخرة دائماً من نومها. ولا يعقل أن يكون قصده أنّها متصفة بهذه الصفات الآن أو غداً لأنه غير منطقي ولا متساوقٍ



مع الغرض الفني والوظيفة التي تعبر عنها. ولو استبدلنا الجمل الفعلية السابقة من المعلقة بالجمل الأسمية التي ذكرناها الآن لما اختلف المعنى ولا تغير. والدليل على ذلك أيضاً أن الجمل السابقة قد تناوبت فعلاً في بيان صفات جمال هذه المرأة مع جملٍ اسميةٍ مراتٍ عدة كما في قوله:

مُهْفَهْفَةٌ بِيَضَاءٍ غَيْرِ مَفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنَجْلِ

(امرؤ القيس 2006م، 37)

وكذلك (هضيم الكشح رياً المخلخل) من قوله:

هَصْرَتْ بِفُودِي رَأْسَهَا فَتَمَائِلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَّشْحِ رِيًّا المَخْلَخَلِ

(امرؤ القيس 2006م، 36)

ولا يختلف عما تقدم قول (طرفة بن العبد) في وصف امرأة:

خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَابِ خَمِيلَةٍ تَنَاوُلُ أَطْرَافِ البَرِيرِ وَتَرْتَدِي  
وَتَبْسِمُ عَنِ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا تَحْلَلُ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصُ لَهُ نَدِي

(الأنباري 1980م، 143)

فهو يشبه عيون هذه المرأة لجمالها بعيون بقر الوحش، وبالأخص (الخذول) التي لها ابن ترعاه وتأخرت بسببه عن قطيعها وتلفت عيونها خوفاً عليه يمنة ويسرة وهو ما يظهر جمال عينيها أكثر، ويصفها بأن لها فم جميل تضيء أسنانه الجميلة البراقة على لثته السمراء التي تشبه كثيب رمل نقي أسفله رطوبة أو ماء. ومن المؤكد أن (طرفة) يقصد أن هذه المرأة من صفاتها الثابتة أنها جميلة العينين والفم دائماً وليس في وقتٍ دون آخر. وينطبق هذا أيضاً على وصفه لوجهها في هذا السياق بأنه: (نَقِي اللَّوْنِ لَمْ يَتَخَدِّدِ) من قوله:

وَوَجْهِ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِدَائَهَا عَلَيْهِ نَقِيَّ اللَّوْنِ لَمْ يَتَّخَذِ  
(الأنباري 1980م، 146).

ومن ذلك أيضاً قول عمرو ابن كلثوم في وصف الخمرة:

تَجُورُ بِذِي اللَّبَانَةِ عَن هَوَاهُ إِذَا مَا ذَاقَهَا حَتَّى يَلِينَا  
تَرَى اللَّحْزَ الشَّجِيحَ إِذَا أَمَرَّتْ عَلَيْهِ لِمَالِهِ فِيهَا مُهِينَا  
(الأنباري 1980م، 372)

فالخمر من صفاتها أنها تشغل صاحب الحاجة عن حاجته، وتغري حتى البخيل بإنفاق ماله عليها، ولا يقصد عمرو بن كلثوم أن هذا يكون من صفاتها في زمنٍ دون غيره، ولا سيما أنه يمتدح هنا مزاجها وجودتها.

وكل الأبيات السابقة لا تدل فيها الجمل بصيغتها الفعلية المضارعة على الزمن الحاضر أو المستقبل، وما تدل عليه فعلياً ليس أكثر من بيان حالة أو وضع لا علاقة لوجودها بالزمن. فهي شبيهة بقولنا:

- يُشْبَهُ زَيْدٌ أَبَاهُ.

- يَمْلِكُ عَلِيٌّ سَيَّارَتَيْنِ.

فالشبه وملكية السيارة غير مرهونة بزمن معين تكون فيه ولا تكون في غيره. لذلك تميز بعض الدراسات اللسانية الحديثة مثل (النحو النظامي) الذي وضع أسسه اللغوي الإنكليزي (هاليداي) بين هذا الفعل الذي لا يدل على حدثٍ حقيقي وغيره من الأفعال. وبما أن الجمل السابقة جميعها تعبر عن وضع معين يتصف به متصفٌ ما كما هو واضح من سياق الجمل المذكورة، فإنَّ الفعل الوارد فيها يسمى: (فعل وضع) stative verb وهو هنا مجرد من الزمن ولا يدل على حدثٍ متجددٍ خلافاً للتصور العربي التقليدي المطلق للفعل، أمَّا الاسم المرفوع بعده الذي لا يقوم في الحقيقة بعملٍ

ما ولا يتأثر به فيسمى بناء على وظيفته بـ (المتصف)، أمّا الاسم المنصوب فهو يدل من خلال وظيفته في الجملة على الشيء المتصف به لذلك يسمى بناء على قواعد النحو النظامي التي تميز بين عناصر الجملة بناء على وظائفها بـ (الوصف) (أحمد 1989م، ينظر: 91). ومن المؤكد وكما هو واضح من الأمثلة أنّ غياب الدلالة الزمنية في الجمل الفعلية السابقة مرتبط بانتفاء الدلالة على الحدث للصلة الوثيقة بين الإثنين. فما ذكر من جمل لا يعبر مضمونها عن أحداث، وإنما يتضمن وصفاً غير ذي صلةٍ بحدثٍ معينٍ ولا زمنٍ مرتبطٍ به.

وبصرف النظر عن اختلاف المسميات والمصطلحات النحوية فإنّ الشواهد والأمثلة السابقة تقدم لنا مثلاً واضحاً على أمرين في غاية الأهمية:

الأول: هو كيف تتغير الدلالات اللغوية الوضعية للبنى الجمالية في سياقات الاستعمال الفعلي للكلام خدمة لأغراضٍ مختلفةٍ أو بالمصطلح الحديث: (لتأدية وظائفٍ مختلفةٍ) بعضُها له صلة بأغراضٍ فنيةٍ أو تعبيرية. وهذا يشمل الدلالة الزمنية للجملة التي هي جزء من الدلالة العامة التي تتأثر بمجملها بظروف السياق وملاساته.

الثاني: هو عدم تنبه الدرس اللغوي العربي التقليدي لهذه الفوارق التي تعكس تبايناً واضحاً بين ما تعنيه الجملة وضعياً وما تدل عليه في حقيقة الاستعمال خلافاً للدراسات اللغوية الحديثة التي هي ثمرة قرونٍ من التطور العلمي الذي شهده الدرس اللغوي على مستوياتٍ مختلفة. ومن الواضح أنّ الإفادة من مناهج التحليل الحديثة للجملة يمكن أن تسهم في توضيح حقائق كثيرة فيما يخص دراسة الجملة بنية ودلالة، وكذلك فيما يخص الدراسات الفنية والأدبية والبلاغية.

وتعد الدلالة الزمنية اليوم مسألة أساسية في التحليل اللغوي وعلى مستوى النقد والأدب أيضاً. وقد تطورت دراستها تطوراً كبيراً ولم تعد تخص اللغة أو الشعر وحده

وإنّما شملت غيره من الفنون مثل الرواية والقصة والمسرحية. و (زمن السرد) وما يتعلق به من المباحث التي لها أهمية كبيرة اليوم لصلتها الوثيقة بتقنيات السرد ووسائله التعبيرية (مانفريد 2011م، ينظر: 113 - 126)، وهي من دون شك على صلة وثيقة بمقتضيات السياق، ويمكن أن تسهم متابعة تفاصيلها بتطوير التصورات اللغوية السابقة التي كان يستمد أغلبها من نصوصٍ قديمة يأتي في مقدمتها الشعر. ومن خلال دراسة الجملة ضمن إطار هذه الفنون الحديثة يمكن بكل تأكيد أن نتعرف على حقائق تبرز لنا مدى ثراء اللغة وقابليتها على التطور على نحوٍ يخدم أغراض العصر وفنونه الجديدة. ويمكن أن تغير كذلك كثيراً من تصوراتنا السابقة حول طبيعة البنى اللغوية ودلالاتها المختلفة ومنها ما يخص طبيعة العلاقة بين الزمن والبنى اللغوية المتعددة التي تعبر عنه، وحقيقة النظام الزمني للغة العربية.

## الخاتمة

أخيراً يمكن القول إنّ القضايا اللغوية التي تخص الجملة والتي بحثت حديثاً انطلاقاً من علاقتها بالسياق بمفهومه العام الذي يأخذ باعتباره كل ملاسبات الحدث اللغوي يمكن أن تكون متعددة الفروع وذات صلةٍ بحقولٍ مختلفة ومتشابكة، يعنى كل واحدٍ منها بجانبٍ معينٍ من القضايا التي لها علاقة مباشرة بجوانب سياقية سواء كانت وظيفية أم تداولية أم شعرية أم على صلة بنظريات التواصل على نحوٍ عام. لكنّها تشترك فيما بينها بأنّها لا تكفي بالنظر إلى الجملة من خلال بنيتها اللغوية الوضعية المجردة فقط، وإنّما تتخذ من الحدث اللغوي في سياق استعماله الفعلي منطلقاً لدراسة الجملة وبحث قضاياها المختلفة على مستوى البنية والدلالة معاً.

ومن الواضح أنّ الأفكار والمبادئ النظرية الحديثة المستمدة من مراعاة الجوانب السياقية التداولية يمكن أن تسهم في بناء تصورات مختلفة لا تتوقف عند الحدود الشكلية للجملة المرتبطة ببنائها وما له علاقة بترتيب عناصرها أو حذف أو ذكر

بعض أركانها، وصلة كل ذلك بقواعد اللغة أو مراعاة الجوانب البلاغية والفنية التي عني ببعضها البلاغيون قديماً، وإنَّها بإمكانها أن تثري الدراسة اللغوية على نحوٍ فعَّالٍ ولا سيَّما ما يخص الجملة لما تضمنته من أفكارٍ جديدةٍ وما عنيت به من قضايا لم تكن تلتفت لها الدراسات التقليدية القديمة لأسبابٍ تتعلق بظروف نشأتها. فكثيرٌ جداً من القضايا التي أثارها الدراسات السياقية هي قضايا جديدة وتسعى لبناء تصور كامل حول اللغة لا يتوقف عند حدودٍ معينة. وكما اتضح من خلال الصفحات السابقة قد تسهم هذه الأسس الجديدة في تغيير بعض الأفكار القديمة حول الجملة أو تعديلها لكنَّها أيضاً قد تؤكد أفكاراً تقليديةً أخرى بناء على مبرراتٍ علميةٍ منطقيةٍ.

ولعل من أبرز النتائج التي يمكن التوصل إليها مما سبق هو أنَّ التركيز على الجوانب الوضعية فقط بعيداً عن الاعتبارات السياقية والمعارف والقرائن غير اللغوية قد لا يقدم نتائج علمية قاصرة أو محدودة الإطار فقط، وإنَّها سيكون عاجزاً عن تفسير كثيرٍ من القضايا التي تبدو متناقضة لأول وهلة وبالأخص عندما يتعلق الحديث بعلاقة الشكل بالوظيفة أو الفرق الدلالي بين ما يقال وما يُعنى به فعلياً في سياقٍ حقيقي من سياقات التواصل. وكذلك الحال فيما يخص الجوانب الفنية والتعبيرية والأسلوبية التي لا يمكن أن يبنى عنها تصوراتٍ دقيقة إذا ما انتزعت من سياقها الكلامي الفعلي. وذلك لعلاقتها المباشرة بأهمية التمييز بين الجوانب الثابتة من اللغة والأخرى المتغيرة التي يمكن أن يعبر عنها الاستعمال اللغوي على نحوٍ خلاق ومبتكر.

## المصادر والمراجع

- ابن جني (ت392هـ). اللّمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن. ط2. بيروت- لبنان: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1985م.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار. ط1. بيروت- لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م.
- ابتسام أحمد حمدان . الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني. ط1. دمشق- سوريا: طلاس للدراسات والنشر، 1992م.
- إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. ط8. القاهرة- مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، 2003م.
- ابن عصفور (669هـ) الإشبيلي. ضرائر الشعر. ط1. القاهرة- مصر: دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980م.
- ابن منظور. لسان العرب. القاهرة- مصر: دار المعارف، (د.ت).
- ابن هشام الأنصاري (761هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك و د. محمد علي حمدالله. ط1. طهران- إيران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، 1378م.
- أبو القاسم (ت337هـ) الزجاجي. الإيضاح في علل النحو. ترجمة د. مازن المبارك. ط6. بيروت- لبنان: دار النفائس، 1996م.
- أبو بكر (328هـ) الأنباري. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ط4. مصر: دار المعارف، 1980م.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر 180هـ سيبويه. الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة- مصر: مكتبة الخانجي، 1988م.
- أبو تمام. شرح ديوان أبي تمام، ضبط وشرح شاهين عطية. ط3. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 2003م.
- أحمد المتوكل. الوظيفة بين الكلية والنمطية. ط1. الرباط- المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2003م.
- دراسات في النحو اللغة العربية الوظيفي. ط1. ادار البيضاء- المغرب: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986م.
- أف. آر بالمر. علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة. بغداد: الجامعة المستنصرية، 1985م.
- البحثري. ديوان البحثري، تحقيق: حسن كمل الصيرفي. القاهرة- مصر: دار المعارف، 1978م.

- الطاهر بو مزبر. التواصل اللساني والشعرية مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكسون. ط1. بيروت- لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007م.
- امرؤ القيس. ديوان امرؤ القيس، تحقيق: حنا الفاخوري. ط1. بيروت- لبنان: دار الجيل، 2006م.
- آن ريبول، و جاك موشالار. التداولية اليوم علم جديد في التواصل. ترجمة د. سيف الدين دغفوس و د. محمد الشيباني. ط1. بيروت- لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2003م.
- برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية، محاضرات أُلقيت في الجامعة المصرية عام 1929م أخرجه وعلّق عليه د. رمضان عبد التواب. ط4. القاهرة: الخانجي، 2003م.
- برجسته بارتشت. مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، د. سعيد بحيري. ط1. القاهرة- مصر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2004م.
- تمام حسان. الخلاصة النحوية. ط2. القاهرة- مصر: عالم الكتب، 2005م.
- اللغة العربية مبناها ومعناها. ط5. القاهرة- مصر: عالم الكتب، 2006م.
- جار الله (467-538هـ) الزمخشري. تفسير الكاشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيبا. ط1. بيروت- لبنان: دار المعرفة، 2002م.
- جميل حمداوي. «من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة». موقع شبكة الألوكة الإلكترونية. بلا تاريخ. [www.elukah.net](http://www.elukah.net).
- جوزيف فنديريس. اللغة. ترجمة عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص. القاهرة- مصر: المركز القومي للترجمة، 2014م.
- رضي الدين ت646هـ الأستربادي. شرح الرضي المعرف شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل يعقوب. ط1. بيروت- لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، 2006م.
- رولان بارت. قراءة جديدة للبلاغة القديمة. ترجمة عمر أوكان. القاهرة- مصر: رؤية للنشر والتوزيع، 2011م.
- سمير شريف ستيتية. «منهج التحليل الأدبي في النقد الأدبي». مجلة كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية، 1986م.
- صبحي إبراهيم الفقي. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. ط1. القاهرة- مصر: دار قباء للطباعة والنشر، 2010م.
- عادل البكري. الفلسفة لكل الناس. بغداد- العراق: الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون

- الثقافة العامة، 1985.
- عباس حسن. اللغة والنحو بين القديم والحديث. مصر: دار المعارف، 1966م.
- عبد القاهر (474هـ) الجرجاني. دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر. ط3. القاهرة- مصر: 1992م، 1992م.
- اسرار البلاغة في علم البيان، علّق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا. بيروت: دار المعرفة، 2002م.
- عبد المجيد جحفة. مدخل إلى الدلالة الحديثة. ط1. الدار البيضاء- المغرب: دار توبقال للنشر، 2000م.
- علي شلق. الزمان في اللغة العربية والفكر. ط1. بيروت- لبنان: دار ومكتبة الهلال، 2006م.
- فاضل صالح السامرائي. التعبير القرآني. القاهرة- مصر: شركة العاتك للطباعة والنشر، 2009م.
- الجملة العربية والمعنى. ط2. عمان- الأردن: دار الفكر، 2009م.
- معاني النحو. ط2. عمان- الأردن: دار الفكر، 2003م.
- فردينان دي سوسير. علم اللغة العام، ترجمة: د. يوثيل عزيز، مراجعة د. مالك يوسف المطلسي. بيت الموصل، 1988م.
- فؤاد أبو منصور. النقد البنيوي الحديث. دار الجيل بيروت- لبنان: دار الجيل، 1985م.
- لطفی عبد البديع. التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا). الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م.
- ماريو باي. أسس علم اللغة. ترجمة د. أحمد مختار عمر. ط8. القاهرة: عالم الكتب، 1998م.
- مجيد عبد الحليم المشاطة. شطابا لسانية. ط1. لندن: دار السياب للطباعة والنشر، 2008م.
- محمد الأوراغي. نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة). ط1. بيروت- لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م.
- محمد الملاح. الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية. ط1. الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف: بيروت- لبنان، 2009م.
- محمد حماسة اللطيف. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. الكويت: مطبوعات الجامعة، 1984.



- محمد حماسة عبد اللطيف. بناء الجملة العربية. القاهرة- مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 2003م.
- محمد خطابي. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. ط2. الدار البيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006م.
- محمد صلاح الدين بكر. «المعنى النحوي مفهومه ومكوناته». مجلة الحصاد في اللغة والأدب، 1981م، الإصدار العدد.
- محمد محمد ابو موسى. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. ط7. القاهرة- مصر: مكتبة وهبة، 2009م.
- محمود محمد غالي. النحو في القديم والحديث. ط1. مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر- لونغمان، 2004م.
- حميي الدين محسب. اللغة والفكر والعالم دراسة في النسبية اللغوية بين الفرضية والتحقيق. ط1. القاهرة- مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر- لونغمان، 1998م.
- معمربن المثنى التميمي ت 210هـ أبو عبيدة. مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين. ط2. بيروت- لبنان: مؤسسة الرسالة، 1981م.
- مقالات لمجموعة من الباحثين الأجانب. إسهامات في العلاقة بين النص والنحو والدلالة. ترجمة سعيد حسن البحيري. ط1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2008.
- مهدي المخزومي. في النحو العربي قواعد وتطبيق. ط1. القاهرة- مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1966م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه. ط2. بغداد- العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005م.
- نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. الكويت: سلسلة عالم الفكر يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978م.
- نضال الأيوبي دكاش. ظاهرة الزمن في الشعر العربي القديم. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2009م.
- نعمة رحيم العزاوي. «الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة». 1981م، الإصدار المجلد العاشر، العدد -43.
- نعوم تشومسكي. جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر. العراق: مطبعة جامعة الموصل، 1985م.

- هاشم طه شلاش. أوزان الفعل ومعانيها. النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1971م.
- هشام عبدالله خليفة. نظرية الفعل الكلامي. ط1. مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، 2007م.
- يان مانفريد. علم السرد مدخل إلى نظرية السرد، ترجمة: أماني أبو رحمة. ط1. دمشق - سوريا: دار نينوى، 2011م.
- يحيى أحمد. «الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة». مجلة عالم الفكر، 1989م، الإصدار العدد 20، ط3.
- يوهان فك. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة: عبد الحليم النجار. القاهرة - مصر: المركز القومي للترجمة، 2006م.

### المصادر الأجنبية:

- CONCEPTUAL BLENDING AND SONG: ZBIKOWSKI, LAWRENCE, MANUSCRIPT. UNIVERSITY OF CHICAGO, 1995.
- AN INTRODUCTORY ENGLISH GRAMMAR: NORMAN STAGEBERG. NEW YORK, HOLT, RINEHART AND WINSTON, INC. FIRST EDITION, 1965.
- LINGUISTICS: , PENGUIN BOOKS, HARMONDSWORTH, MIDDLESEX, ENGLAND, 1973.
- LINGUISTICS: . TYPESET BY TRANSET LIMITED, COVENTRY, ENGLAND, 2005.
- LANGUAGE AND LINGUISTIS (AN INTRODUCTION): , CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1981.
- MENTAL SPACES, LANGUAGE MODALITI AND CONCEPTUAL INTEGRATION. IN THE NEW PSYCHOLOGY OF LANGUAGE STRUCTURE: FAUCONNIER. G, ED. M TOMASELLO. LAWRENCE ERLBAUM, 1994.
- THE STUDY OF LANGUAGE: GEORGE YULE, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, SECONED EDITION, 1996.
- A UNIVERSITY GRAMMAR OF ENGLISH: RANDOLPH QUIRK, AND SIDNY GREENBAUM. LONGMANGROUP LIMITED, ENGLAND, 1983.